الثمن ٤٠ مليما ما عدا البريد

الحكم المطلق

في القرن العشرين

بقلم

عباس محمود العقاد

مطبعة البلاغ الاسبوعى

الحكم المطلق

في القرن العشرين

بقلم

عباس محمود العقاد

﴿ مطبعة البلاغ الاسبوعى ﴾

الاهداء

الى مصطفى النحاس باشا

خليفة سعد وعنوان ثقة الامة المصرية

هل فشلت الديمقراطية ؟

كان الاستبداد المطلق مقدساً فى زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم وقضاء مآربهم وكان هو يستعين بهم على تقرير نفوذه وشمول سلطانه على الضمائر والاجسام ، وكان لحق الحكم مصدر الهى يتلقاه الحاكم المستبد من السماء فلا يُسأل عنه ولا يكون للشعب الا أن يطيعه كما يطيع خالقه ويؤمن بحكمته التى تخفى عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر . فالحكومة رسالة سماوية معصومة على هذه الأرض الخاطئة ، والشك فى الحكومة كالشك فى العقيدة كلاهما كفر يعاقب عليه بالحرمان السرمدى من رحمة الله

كان هذا هو مصدر الحكومة المستبدة الى ماقبل القرن الثامن عشر ، وكان الايمان به عاماً شائعاً لا يشك فيه الا أفراد معدودون من أحرار الفكر يخفون آراءهم كما يخفى المجرم جريمته والآثم وصمة عاره ، فلما انتقل سلطان الحكم من الملوك المستبدين الى مشيئة الشعوب انتقلت القداسة معه الى المصدر الجديد وأصبح حق الحكم مقدساً — مرة أخرى —

من طريق الشعب لا من طريق الصوامع والكهان ، وتغير النظام القديم ولم يتغير قالبه الذى صنعته العادات المتأصلة والمصالح المتشعبة والعقائد الموروثة ، وربما بدأت هذه القداسة الشعبية على سبيل المجاز فى التعبير يلجأ اليه دعاة النظام الحديث للمقابلة بين أساس الحكومة الغابرة وأساس الحكومة الحاضرة ، ثم أضيفت الى هذا المجاز حماسة الفكرة الناشئة وروح الأمل فى المستقبل والنقمة على الماضى فاصبحت القداسة الحديثة عقيدة فى الضمير يشوبها من الابهام كل مايشوب العقائد التى تستعصى على متناول العقول

أصبحت الديمقراطية عقيدة مقدسة فى العرف الشائع فجاءها الخطر من هذه الناحية في عصر الشك والسخرية من جميع « المقدسات » . . . وسمع الشاكون والساخرون بهذه « المقدسة » الجديدة فعلموا ان هناك شيئاً طريفاً يظهرون فيه براعة التفنيد وقدرة التصغير والتقييد ! فاسرعوا اليه فى جد ووقار وأعنتوا أنفسهم كثيراً ليقولوا ان الديمقراطية شىء لم يهبط على الارض من السماء وان القداسة هنا مجاز لا حقيقة له فى العلم والاستقراء ... فكان الجاحدون لقداسة الديمقراطية والمؤمنون بتلك القداسة المنزهة عن الشوائب بمنزلة واحدة

من الفهم والسداد ، لأن قداسة الديمقراطية لم تكن مسألة علمية يبحثها الناقدون الممحصون على هذا الاعتبار من جانب القبول أو من جانب الانكار ، فالذين يضعونها هذا الوضع ينظرون اليها من أضيق حدودها التى يعرفها المجازيون والجهلاء ولا ينظرون اليها من أوسع الحدود التى يحيط بها من يعرف حقيقتها ويقيسها بمقياسها الصحيح . واذا كان المتكلم الذى يقول ان الماء العذب شهد حلو المذاق مخطئاً فى صيغة التعبير العلمي فأشد منه امعانا فى الخطأ والغفلة عن الحقيقة من يحمل الماء العذب الى المعمل الكيمى ليثبت ان الماء ماء وليس بشهد حلو المذاق كما يقولون فى لغة المجاز

***

فى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت « السيكولوجية » أو علم النفس وتفرعت فروعه وكثر الاشتغال بتطبيقه على الأفراد والشعوب . ولعل أغرب ما استغرب به الناس من قضايا هذا العلم وصفه لأطوار الجماعات والأساليب التى يجرى عليها فى تكوين عقائدها وتوجيه أهوائها وتسيير حركاتها واثارة خواطرها . فقد جاء هذا الوصف بعد شيوع الديمقراطية في العالم الحديث بأكثر من جيلين فلاح لمعظم الناس كأنه

غريب وكأنه مخالف للمقرر فى الأذهان أو لما يجب ان يتقرر
فى الأذهان ! ولو أنه جاء قبل ذلك بمائتى سنة أو لوأنه تقدم
في عصر الاصلاح مثلا لما وقع من الافكار موقع الغرابة في
شيء ولا أحاط به ذلك السحر الذى يحيط بكل هجمة
مخالفة للمألوف ، ثم لجاءت الديمقراطية حتما في سياقها
الطبيعى دون أن يخيل الى أحد أن حقائق علم
النفس تعارض الحكم الديمقراطى أو تعارض حكم الشعوب.
لان الديمقراطية كانت نتيجة لازمة لفساد حكم الاستبداد
ولم تكن نتيجة لجهل الناس بالسيكولوجية وخطئهم في تفسير
حركات الجماعات . فلو علم الناس فى القرن الرابع عشر
أو الخامس عشر أن حركات الشعوب غير مقدسة ولا منزهة
عن عيوب الطبيعة البشرية لما كان ذلك مانعا لوقوع تلك
الحركات فى أوانها ولا واقياً للانظمة العتيقة من التداعي
والسقوط . ولكن « السيكولوجية » ظهرت بعد الديمقراطية
فنشأت غرابتها من ثَمَّ وكان استغراب الناس اياها وهما متولداً
من الوهم القديم الذي تطرق اليهم من تقديس الشعب بعد
تقديس العواهل المستبدين . فلولا الخرافة الدائرة خرافة
المستبدين الالهيين لما وجدت خرافة الشعوب الالهية ولا اتُّخذت

أطوار الجماعات التى استعرضتها مباحث العلماء النفسيين دليلا على بطلان الديمقراطية ، ولا قيل ان نظامها قائم على أساس واهن لأنه قائم على مشيئة الشعوب وهي مشيئة لا توصف بالعصمة . ! وقديما عرف الناس من أطوار الافراد أنهم يطمعون ويستأثرون وأنهم ينقادون للهوى ويخضعون للشهوات وأنهم عرضة للخطأ الكثير والضلال البعيد وأنهم غير معصومين بحال فلم يكن هذا العلم باطوار الافراد هو الذى قضى علي حكومة الفرد ولم تتقوض النظم الأولى الا حين تعذر التوفيق بينها وبين أحوال الرعايا ومطالب الأمم .

***

لم تنقض على الديمقراطية سنوات حتى خيبت آمال الحالمين فيها وخيبت آمال أولئك المظلومين الذين صوروا زمانها المترقب في صورة الفردوس الارضى أو العصر الذهبي الذي تغنى به الشعراء وتحدثت به الاساطير . فلا ظلم ولا اجحاف ولا تمييز بين القوي والضعيف أو القريب والبعيد : كأنما صوت الشعب المنطلق من غيابات الاسر نغمة ساحرة كنغمات « أورفيوس » يتجاور فى سماعها الليث والحمل

والضاريات والنقاد ، ومتى كان كل هذا منتظراً من الديمقراطية فلا جرم يخيب فيها الظن ويحكم عليها الحاكمون بالفشل بعد أول صـدمة مع وقائع الحياة وعثرات التجربة الأولى وهي لا تخلو من النقائص ولا تسلم من الاضطراب. فلم يكن أقسى على الديمقراطية ولا أظلم لها من غلاة المؤمنين بها الذين كانوا يكلفونها ما ليس يكلِّفه نظام فى هذه الدنيا أية كانت قواعده من الصحة ونيات القائمين به من الصلاح

هذه كلها أسباب يصح أن تسمى بالأسباب المصطنعة للشك فى حقيقة النظام الديمقراطى والأخذ فيه بالعرض دون الجوهر المقصود . على أنها ليست بجميع الاسباب المصطنعة التى يمكن أن تعدد فى هذا المقام . فهناك أسباب مثلها دعت الى الشك فى حكومة الشعب قلمـا تتجاوز العرضيات الى دخائل الأمور . فمنها أن عيوب الحكومة الشعبية مكشوفة ذائعة لاستفاضة علاقاتها واشتراك المئات والألوف فى دعواتها وأعمالها . فليس لهـا حجاب من الفخامة والروعة كذلك الحجاب الذى كانوا يسترون به عيوب الحكومات المستبدة ويتعاون فيه الكهان والمداح والبلاطيون على التمويه والتزويق، وخليق بهذا التكشف أن يغض من فضائلها بعض الشيء

ويرسل عليها ألسنة الثرائرة والفضوليين ومن لا ينظرون الى عواقب الكلام

ومن الاسباب المصطنعة ان نقد الديمقراطية يرضى غرور تلك الفئة التى تحب أن تتعالى عن « الشعبيات » لما فى ذلك من الامتياز والادعاء ، ومنها انه المستبدين الطامعين فى رجعة الحكم القديم يسعون سعيهم سراً وجهراً لتشويه كل نظام غير نظامهم وتأليب الناقمين على الحكم الحديث ولا بد فى كل حكم من راضين وناقمين ، ومنها أننا فى زمن تتوالى فيه المخترعات ويسألون فيه أبداً عن أحدث الآراء وأغرب الاخبار . فاذا مضت خمسون سنة علي الناس وهم يمدحون الديمقراطية فالذى يفاجئهم بعد ذلك بنقدها لا يعدم له سامعين بين طلاب الزي الطريف فى كل مجال

فانت ترى ان نقد الديمقراطية يصادف من العناية أضعاف ما تستوجبه الاسباب الحقيقية التى لا دخل فيها للوهم والغرض والفضول . وأما الاسباب المصطنعة فما هى وما مبلغ ما تجيزه؟ هى أشياء لا تجيز لاحد لمن يحكم بفشل الديمقراطية ولا بأنها فى طريق الفشل القريب .

لم تفشل الديمقراطية

لم تفشل الديمقراطيـة ولا ظهر الى الآن من آثارها وعلاماتها الا مايدل على نجاحها وثباتها وانها ستكون أساساً للحكم في المستقبل تُبنى عليه قواعد الحكومات ويُرجع اليه فى اصلاح كل مايحتاج منها الى الاصـلاح . أما تلك الاسباب المصطنعـة التى ألمنا بهـا فأكثر من يتعلق بها ويعمل لترويجها هم أنصـار الحكم المطلق والرجعة الى الاستبداد القديم وهم أقل الناس حقاً فى تجريح الديمقراطية بعد ماتبين من فشل حكمهم فى بلاد كثيرة وأحوال مختلفة . فاذا بطل ايمان الناس بقداسة الديمقراطية — مجازا أو حقا — فمن المقرر المقطوع به أنهم لايرجعون الى الايمان بقداسة المستبدين وما يزيفونه من الدعاوي والجهالات ، واذا قيـل ان الجماهير تنخدع للزعماء وتؤخذ بالمظاهر وتستمال الى العقائد التى تبث فيها بالايحاء والتكرار فهذه الاطوار لم تكن ملغاة فى العصور الماضية ولا كان شأنها ضعيفا في تصريف الامم وقيادة الحكومات . وماذا كان يصنع المستبدون طوال العصور

الماضية الا أن يستغنوا على خداع الجماهير تارة بالخرافات والاوهام وتارة بالمظاهر والوجاهات والالقاب والاسماء وتارة أخرى بالعطايا والمواعيد الى سائر ماهو معروف من أساليبهم فى تمويه الاعمال واخفاء الحقائق والتحيل على الغرائز والشهوات . ولو أحصيت الحروب التى أريقت فيها دماء الالوف من المحاربين والمسالمين لخداع الشعوب وتمليقها ، أو لو أحصيت الارواح البريئة التى أزهقها أعداء الحرية والمعرفة، أو لو أحصيت الثورات والقلاقل التى شجرت بين الحكام والرعايا من أجل المظاهر والاسماء والمنازعات الصبيانية والدعاوى الفارغة ، أو لو أحصيت الدسائس والجرائم التى انغمس فيها طلاب الحظوة وأعوان الطغيان لكان فى بعض ذلك شاهد على حقيقة من تنفعهم غفلة الجماهير ومن يضرهم انتباهها وأن تلك الغفلة لم تدم كما دامت في عهود المستبدين ولم تفد أحدا كما أفادتهم ولم يحذروا شيئا قط كما حذروا يقظتها ولا رغبوا في شيء قط كما رغبوا فى بقائها واستطالتها. وانما الفرق بين الاستبداد والديمقراطية أن المجال يتسع فى هذه لاقوال شتى تنكشف الحقيقة من بينها ولكنه لا يتسع فى عهد الاستبداد لكل قائل ولا يصعب فيه التواطؤ على الغش والكتمان

وان مجرد القول بان الشعوب لا تصلح للديمقراطية دليل على أنها درجة عالية يجب أن تتوجه اليها آمال المصلحين وطلاب الكمال، في حين ان القول بجهل الشعوب واضطرارها من اجل ذلك الى الحكم المطلق دليل على مصلحة الحكام المطلقين في بقاء ذلك الجهل وتخليد هذه الحالة التي بها يخلدون

ومما يضعف جانب الحكام المطلقين في دعوتهم هذه أنهم يعيبون على الجماهير أطوارها ليتخلصوا من ذلك الى تزكية الحكم الدكتاتورى أو الحكم المطلق مع أن التجارب الكثيرة — والتجارب الحديثة منها على الخصوص — قد أظهرت ان الدكتاتوريين الصالحين هم رجال الشعوب وثمرة تلك الاطوار وأن الجماهير لا تنقصها البديهة التى تفطن بها الى مقدرة القادة وتوليهم اعجابها وتخصهم بثقتها واقبالها وتسلمهم زمامها حتى حين يجترئون على عاداتها التى تغار عليها وتغضب للمساس بها إذا مسها من ليست له تلك القدرة وذلك الاعجاب. فاذا احتاجت الجماهير الى المصلح النافذ فى اصلاحه فليس أقدر على هذا المطلب من زعيم شعبي تبرزه البديهة الشعبية ولا أسرع منه فى حث غريزة الامم ومغالبة ما فيها من العيوب ، وكأن هذا المصلح هو الزوج المحبوب الذى

يطاع لان طاعته سرور ويقاس مقدار حبه بمقدار المشقة التي تبذل في اطاعة أمره . وقد يكون الزوج زوجا بالصيغة الرسمية ولكنه لا ينال هذه المكانة ولا يأمن الرياء والخيانة اذا تكفلت له الصيغة الرسمية بالطاعة الظاهرة .

وعبثٌ ولا ريب أن تعاب أطوار الجماهير وأن يقتصر الامر فيها على النقد والزراية وهي هي الاطوار التي لازمتها في كل ما تمخضت عنه الانسانية من الثقافات وفي كل من تمخضت عنهم من الدعاة والمصلحين، فأصلح الطبائع لاحياء الشعوب هي الطبائع التي بينها وبين الشعوب مجاوبة في الشعور ومساجلة في عناصر الحياة . واذا كانت الشعوب تخطيء في عرف العلماء فليس عرف العلماء هنا هو المقياس الذي يُرجع اليه في تقدير الدوافع والنتائج لان الطبيعة لا تستشير العلماء فيما تعمل وفيما تريد. بل ليس العلماء انفسهم بنجوة من الخطأ على حسب مقياسهم لان أخطاءهم قديما وحديثا في تصور الحكومات النافعة أكثر وأكبر من أخطاء الشعوب كلها مجتمعات .

للديمقراطية عيوبها ولكنها عيوب الطبيعة الانسانية التي لا فكاك منها ـ وقد يكون لهذه العيوب في مجموع الحضارات الانسانية فضل كفضل المحاسن المصطلح عليها ان

لم يزد عليه ، ولا تقارن الديمقراطية بحكومة المثل الاعلى المنشودة فى الخيال والموصوفة فى الاحلام . اذ هذه الحكومة لا موضع لها فى عالمنا ولن يكون لها موضع . ولكنها تقارن بالانظمة الاخرى في جملتها ويُنظر في عيوبها بصدق واخلاص وتقدير لجميع الظروف فلعل هذه العيوب بعض لوازم الحسنات التى لا يستغنى عنها أو لعلها طارئة يزيلها المزيد من الديمقراطية، اذ كان من المحقق أن محاربة الديمقراطية لم تزلها فيما مضى ولا يرجى أن تزيلها فيما بعد . وكذلك لا يصح أن نقيس الديمقراطية بمقياس الاغراض التي أعلنها دعاتها والآمال التى عقدوها عليها لان هؤلاء الدعاة لم يخترعوها ولا يتأتي لهم أن يحصروها ويسيطروا عليها — وانما تقاس مزاياها بالضرورات التي أدت اليها اولا ثم بالفوائد التي نجمت عنها فعلا ولا تزال تنجم : فهى بلا ريب قد أوجدت للعصبيات الحزبية مخرجا غير الفتن الدموية وأقنعت الشعوب بأن عليها تبعة فى الحكم وأنها قادرة على تبديل الحكام فضعفت فيها نزعة الثورة بقدر ثقتها من الاشتراك فى الحكومة والقدرة علي تبديلها ، وهى فى مدي خمسين سنة قد صاحبت فى عالم الصناعة والعلم تقدما لم تبلغه الانسانية فى خمسين الف سنة ،

وكلما ازداد هذا التقدم صعب على الناس أن يؤمنوا بتلك الخرافة التي كانت تهيء لفرد واحد أن يملكهم له ولابنائه من بعده ملك السيد للعبيد .

***

يقول بعض الباحثين — (ومنهم الاستاذ ساروليا الذى ألقى محاضراته فى هذا الموضوع على طلبة الجامعة المصرية) — ان الحكم النيابي تراث انجليزى غير قابل للتعميم في الامم الاخرى . ويضرب « ساروليا » المثل بلامة الفرنسية التى لاتستقر فيها الوزارات طويلا لاختلاف الاحزاب وصعوبة التوفيق بينها الى زمن طويل . ويعتبر ذلك الاختلاف من أعراض الحكم النيابي ومن الدلائل على أنه لا يصلح لكل امة !
ولو كان الحكم النيابي هو الذى خلق العصبيات الحزبية في فرنسا لكان قول الاستاذ وقول أمثاله صحيحا فى هذا المعني وكانت فيه حجة من بعض الوجوه على الحكومة النيابية ، ولكن الواقع ان العصبيات الحزبية لم تفتأ تمزق فرنسا كل ممزق في عهود حكامها المطلقين ولم يخل جيل واحد في تاريخها من فتنة على وراثة العرش أو فتنة على المذاهب الدينية أو فتنة على القحط والافلاس أو نزاع بين التاج

والنبلاء أو حروب تثار لاخفاء هذه المنازعات، حتى توطدت فيها الديمقراطية فانحصرت «العصبيات» في مناوشات الاحزاب وسكنت الثورات وبطلت المجاعات ولم يمنعها اختلاف الاحزاب أن تتماسك بعد الحرب العظمي وأن تستفيد من سمعة الديمقراطية أنصارا لا ينكر افادتهم لها منكر، وأن توسع مستعمراتها وقد كانت تفقدها فى عهد الملوك الشموس، وأن تكون هى وزميلاتها المنتصرات عنوانا لانتصار الحرية الشعبية وآية على أن حكومات الشعوب تحتمل من الصدمات مالم تحتمله حكومات القياصرة والطغاة. فانكسرت الروسيا والنمسا وألمانيا وكان نصيبهن من التماسك بعد الحرب على قدر نصيبهن من الحرية والمشاركة فى الشئون العامة بين الشعب والحكومة، وخرجت الامم من تلك المحنة بعبرتها التى لا تضيع

وقد فعل تراث الحكم النيابي فعله في انجلترا كما فعل فعله فى الامة الفرنسية فوقاها الثورات والخصومات الدامية وكانت وشيكة أن ترتطم فيها مرتين فى القرن التاسع عشر عند الخلاف على تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل شروط الانتخاب، وهو فى جوهره أشد من الخلاف الذى أفضى الي الثورة الجائحة في عهد الاستبداد

ومن النظريات التي أذاعها بعض المؤرخين — وفى طليعتهم فلندرس بترى العالم المشهور فى الأثريات المصرية — أن الحكومة الشعبية كانت هى الدور الأخير من ادوار الدول فى التاريخ القديم ولا سيما تواريخ الدول المصرية : يبدأ الدور بفاتح عظيم ثم يضعف الفاتح العظيم فينازعه الحكم أفراد القادة الغالبون ثم يضعف القادة ويستسلم أبناؤهم للترف والصغائر فتثور عليهم العامة وتتولى الامر الحكومة الشعبية ، ثم يسطو عليهم مغير جديد فيبدأ الدور الاول كرة أخرى وهكذا دواليك عصراً بعد عصر فى سجلات الفراعنة ومن جاورهم من المشارقة والمغاربة ، فاذا صح هذا فهو مختلف مما نحن فيه اليوم لان الحكومة الشعبية كانت في التاريخ القديم فترة منفردة تقع في احدى الدول ثم لا تكون الدول المحيطة بها مجارية لها فى تلك الفترة بل ربما كانت فى بداية الدور الاول — دور الفاتح العظيم — فتحدث الغارات من ثَمَّ وتتجدد الادوار . اما اليوم فالحكومة الشعبية حركة عامة ومبدأ مشترك وليس بالفترة المنفردة ولا بالدور المقصور علي بعض الحكومات

على أننا اذا قدرنا أن السـنة القديمة تتكرر اليوم كما تـكررت فى دولات الفراعنة وجيرانهم فكل ما يستخرج من هذه النظرية أن الحكم قد تعـذر على الطغاة والقادة لعجزهم واضمحلالهم فصار الامر الى الشعوب تحكم نفسها الى حين .
ويبقى علينا أن نسأل أنفسنا متعجبين : هل يعقل اليوم أن هذه الحرية الشعبيـة التى وصلنا اليها ان هى الا فترة موقوتة جاء بها وباء عام أصاب الطغاة والنبلاء في مقدرتهم على الحـكم دون الكافة والاوساط ثم نعود بعد زوال هذا الوباء الى عهد يكون فيه لنا طغاة مقدسون وملوك مستبدون عصيانهم حرمان من ملكوت الله ؟ لقد كانت الديمقراطية بالامس حكومة الشعب وكان الشعب هو العامة . أما ديمقراطيتنا فليس نصيب العامة فيها الا جزءاً من سلطان الامة وهى كُـلٌ شامل يدخل فيه السوقة والسراة والامراء

تمثيل الشعب

فى الحكومات النيابية يختلف تمثيل الشعب على حسب اختلاف القوانين الانتخابية . فقد ينتهى الانتخاب على طريقة من طرقه الكثيرة الي تمثيل طبقة واحدة دون طبقات الشعب كله أو تمثيلها جميعاً ما عدا طبقة واحدة هى الطبقة الفقيرة التى لا يتيسر لها شروط الكفاءة المالية . وقد ينتهى الانتخاب الى تمثيل جميع العناصر على نسبة متوازنة يشعر كل عنصر فيها باشتراكه الصحيح فى تكوين الحكومة وقدرته الصحيحة على تبديلها بالوسائل الدستورية . وهذه هي الحكومة الديمقراطية في أحسن أشكالها وأوفاها بالغرض من هذه الحكومة

لم تثبت التجربة قط أى فرق في نوع النواب وكفاءتهم العامة بين المجالس النيابية التي انتخبت من درجة واحدة والمجالس النيابية التى انتخبت من درجات متعددة ، فنتيجة الانتخاب على درجة واحدة كنتيجة الانتخاب على درجتين أو أكثر من حيث الكفاءة العامة للنواب الذين يقع عليهم

الاختيار فى النهاية ، وكل ما هنالك من فرق بين الطريقتين ان تعديد الدرجات يسهّل الغش والاكراه وشراء الاصوات وأن الانتخاب من درجة واحدة يمنع ذلك جهد المستطاع

كذلك لم تثبت التجربة أن حصر الاصوات او تضييق حقوق الانتخاب أصلح لتسيير الحكومة ومراقبتها من التوسيع والتعميم ، بل قد ثبت على نقيض ذلك ان الرشوة والاكراه وعامة الوسائل الشائنة تروج مع حصر الاصوات وتقل مع اطلاقها وتوزيعها بين أكبر عدد من الناخبين . فكان الانتخاب في انجلترا قبل قانون سنة ١٨٣٢ أشبه بسوق علنية لشراء الاصوات ومساومة الناخبين ، وما برحت عيوبه القديمة فاشية فى تلك البلاد حتى اتسعت حقوق الانتخاب فى سنة ١٨٨٥ فأخذت تقضي شيئاً فشيئاً على تلك العيوب ، ومن عجائب المشاهدات ان توسيع الحقوق الانتخابية لم يؤد الى تحكيم السلطة التشريعية فى الحكومة كما أنذر بعض المحافظين المتخوفين من تفاقم الحركة الشعبية وتقييد التاج ومجلس النبلاء ، بل هو قد أدى الى تقوية الوزارة واقامة الموازنة بينها وبين مجلس النواب على نمط

يدعو الى الحكمة والتؤدة فى تدبير الامور . ويعللون ذلك بخوف النواب – ولاسيما بعد ان أصبحت لهم مرتبات – من حل المجلس ومواجهة الحرب الانتخابية في كل وقت ، فان كان هذا هو السبب أو كان السبب شيئاً آخر غير هذا الذى يقوله المحافظون والمعارضون في توسيع الحركة الشعبية فينبغى أن نذكر أن مزية الديمقراطية المحققة هى ايجاد هذه الموازنة بين المصالح المتباينة لا تطهير القلوب البشرية من التفكير فى مصالحها أو انشاء نواب لسياسة الامم زهاد وقديسين . وحسنٌ – وليس بقبيح من وجهة المصلحة العامة – الا يكون اسقاط الوزارات سهلا هيناً بحيث يندفع فيه النواب مع أول خاطر يخطر على البال . وهناك من الجانب الآخر ضمان الرأى العام والخوف على السمعة السياسية يحول بين النائب وبين التمادى فى مجاراة الوزارة الى حد التفريط المذموم ، فمتى توازنت جميع العوامل الديمقراطية توازناً يمنع بعض المصالح ان تطغى على جميع المصالح الاخرى فهذه هى مزية الديمقراطية على الاستبداد . واذا قيل ان الديمقراطية تجعل النواب والوزراء ورجال السياسة على العموم ملائكة أبراراً لا يؤخذون يوما بضعف النفوس البشرية

فذلك هراء لا يصدقه أحد ولا يصادف عند الناس الا ما يصادفه كل ادعاء كاذب من الشك والحذر والاستياء ، ولكننا اذا وطنا العقول على أن الديمقراطية هي المصالح المتوازنة بين العوامل المشتركة في الحكومة فقد وطناها على الحق المعقول وهو في ذاته غاية تستحق كل مايبذل في سبيل الديمقراطية من الجهود

وهذا التوازن الذي لا غنى عنه هو الذي يقضي بألا تستثنى من الانتخاب طبقة او يصد عنه عدد كبير من أبناء الامة . فحسب الاغنياء وأصحاب المصالح الكبيرة والمفكرين وذوى النفوذ أنهم اصحاب قوة فعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية قد تربى على قوة الاصوات العددية التى يخولها أفراد الجماهير . والاشتراكيون المتطرفون يهزأون بالحكومة النيابية ويقولون عنها انها حكومة طبقات أو حكومة ماليين لان أصوات الناخبين لا تقاوم النفوذ الذي يناله الماليون بالتواطؤ مع السواس وتسخير الصحف والكتاب والخطباء . فكيف اذا أصبح الالوف والملايين الفقراء — وهم يطالبون بالموت في الدفاع عن أوطانهم — ولا أصوات لهم في الانتخاب ولا رأي لهم على الاطلاق الى جانب آراء

الاغنياء والملاك وذوي النفوذ ؟ ومن المغالطة أن يقال ان الديمقراطية تسوى بين للعالم والجاهل والغنى والفقير لأنها تعطى كلا منهم صوتاً واحداً في الانتخاب ، فان الديمقراطية لن تسوى بين رجل له نفوذ شعبي ورجل لا نفوذ له على غير نفسه أو لعله لا يملك النفوذ على نفسه الا لينقاد به لسلطان الآخرين . اما اذا تجرد العالم أو الغني من النفوذ الشعبي فذلك على الاعم الارجح دليل علي أنه لا يصلح للأعمال الشعبية وأن مجال صلاحه فى ناحية أخرى بعيدة عن أصوات الناخبين ، ان باستور لم يمنعه أن يكون باستور وان يملأ الارض بعلمه أنه صاحب صوت واحد فى الانتخاب . فاذا فرضنا أن شهرته لم توله كلمة مسموعة فى سياسة قومه وأنه لم يتسع له الوقت لقيادة الجماهير فلا خسارة عليه ولا خسارة على الجماهير في التفريق بين كفاءته الشعبية وكفاءته فى دائرة العلم والتفكير

أهم ما في الديمقراطية أن يشعر كل فرد وكل فريق بانه صاحب رأي فى حكومة بلاده . وبغير ذلك لا تتحقق لها مزية ولا يطمئن المحكومون الى المجالس النيابية ، فالحكم النيابي الارلندي الذي تقرر الغاؤه سنة ١٨٠١ لم يفلح في اختلاس ثقة الشعب ولم يمنع ثورته الدموية والحاحه فى طلب

الانفصال عن الدولة البريطانيـة ، والبرلمان الذي انتخبـه الملكيون في فرنسا بعد هزيمة نابليون لم يفلح في شيء قط حتى خدمة الملكية التي انتخبته !! فحلته الوزارة على الأثر وأعادت الانتخاب بطريقة أقرب الى الحرية والتخيير . فالديمقراطية اما أن تكون ثقة شعبية أو لا تكون شيئاً ، لانها حين تزيف أو تحصر لا يطول عليها تعويل الشعب ولا تعويل المستبدين

وقد تعززت مبادىء التوسع في حقوق الانتخاب عملا قبيل الحرب وبعدها فاخـذت بها أكثر الامم في انتخاب مجالس النواب ، ففي نحو مائة دستور يلخصها كتاب الاحصاءات السياسـية لم تشذ غير انجلترا التي ينص قانونها على شروط مالية غاية في السهولة ، والارومانيا التي تشترط في الناخب ان يؤدى ضريبة ما من الضرائب العامة ، والاجمهورية العبيد التي تشترط الملكية ، والا بضع ولايات وجمهوريات في أمريكا تشترط اداء ضريبة الرؤوس . وقليل جداً من الدساتير يشترط القراءة والكتابة في الناخبين لان الاميين بينهم من جنس آخر وهم على الاغلب حمر أو سود (١)

---

(١) امريكا الوسطي والجنوبية للاستاذ وليام شبرد

بلاد الدكتاتورية

(١) أسبانيا

لما وقعت حوادث الانقلاب فى تركيا وايطاليا واسبانيا ومصر جمعها بعضهم باسم الدكتاتورية فى بلاد البحر الابيض وحاول آخرون ان يجعلوا من هذه التسمية رابطة تسوغ شيوع الدكتاتورية في تلك البلاد . كأن كلمة البحر الابيض كافية لالقاء الشبه بين بلاد لا يشبه بعضها بعضاً في الجنس ولا فى الاحوال السياسية أو الاقتصادية . فالفرق بين تركيا واسبانيا كالفرق بين أبعد أمتين على ظهر الكرة الارضية وكذلك الفرق بين مصر وايطاليا من وجوه كثيرة وان كانت جميعها واقعة على سواحل بحر واحد

وهذه البلاد على اختلافها فى كثير من الشؤون تختلف كذلك في الاسباب التى أدت الى الانقلاب والعوامل التى تمكّن فيها الحكومة الانقلابية . وأشد هذه البلاد اختلافا هي اسبانيا التى لاتضارعها فى أحوالها المتناقضة أمة أخرى من أمم الحضارة

مصطفى كمال وموسليني كلاهما بطل الانقلاب في بلاده ومحور الحركة القومية التي اشتهرت باسمه. اما بريمو دي ريفيرا (او مجويلتو) كما يعرفونه في وطنه فلم يكن بطل الانقلاب ولا كان هو المختار لتمثيل دوره، وانما انصرف اختيار الرجعية أولا الى الجنرال «أجوليرا» لتنفيذ الخطة المرسومة وانعقدت النية على ابراز هذا الجنرال لقيادة الحركة وأوشك ذلك أن ينفذ لولا أنه وقف مرة في مجلس الشيوخ يقول ان شرف العسكرى مقدم على شرف « غير العسكرى » فتصدى له رئيس الوزارة السابق «سانشي جوير » وصفعه صفعتين فقضي على مستقبله في الدكتاتورية بهذا الحادث الذى كثر حوله اللغط واشتد من جرائه اللجاج في البيئات العسكرية والاجتماعية

عندئذ تحولت العناية الى بريمو دي ريفيرا وهو رجل ارتقى الى رتبة القيادة قبل الثلاثين وشمله الطالع السعيد لأنه ابن أخي الجنرال بريمو دي ريفيرا الذى خذل الحكومة الثورية في سنة ١٨٧٤ ورد العرش الى ملوك البربون ، ولم يكن لذلك الجنرال ولد من نسله فكوفيء على عمله بترقية ابن أخيه حامل اسمه ووارث سمعة بيته ! (١)

---

(١) كتاب الفرنس الثلاث عشر مكشوف القناع للكاتب الاسباني الكبير بلاسكو ابانيز



بريمو دى ريفيرا

الفونس الثالث عشر

والحركة كلها معتمدة على قوة الضباط الذين يكرهون الحكومة الدستورية الحرة لانها تريد أن تحد من عددهم ومرتباتهم وتنفق هذا المورد الكبير فيما ينفع الامة ويصلح مرافقها المهجورة . اما الرجعية فهي تأبى ذلك وتستبقى هذه القوة الكبيرة لقمع كل حركة تتوجس منها . وما الضباط في اسبانيا ؟ هم قوة لا نسبة بينها وبين حاجة الامة ولا عدد الجنود . « فقد قيل انه كان فى اسبانيا عند نهاية الحرب مع الولايات المتحدة ٤٩٩ جزالا و٥٧٨ كرنيلا و٢٣٠٠ ضابط . وبعبارة أخرى انه كان للاسبان ٣٦ ضابطا حيث يكفى ضابط واحد للجيش الفرنسى فى هذه الفترة ، وقد كانت عدة الجيش الاسبانى سنة ١٩٠٦ ثمانين الفا ثلثهم ضباط ، وكان ستون فى المائة من موارد الدولة تنفق على الجيش فى أوائل هذا القرن وثلاثة أخماس هذا المبلغ تنفق على الضباط .... والقواد يتدخلون فى السياسة كلما عنت لهم مناسبة . ففى سنة ١٩٠٥ نشرت احدى الصحف القطلانية مقالات أغضبت العسكريين فهجمت ثلة من الضباط على مكتب الصحيفة ودمرته تدميراً . ولو حدثت هذه الحادثة فى غير اسبانيا لعدت تمرداً على النظام ولكنها لا تعتبر كذلك في اسبانيا على ما يظهر ،

فان الضباط لم يعاقبوا . . لا بل ذهب القواد الى أبعد من ذلك فطلبوا أن يسلم كل من يتعرض للجيش او للمملكة الى لجنة عسكرية تفصل فى أمر ادانته بدلا من تسليمه الى المحاكم القضائية ، فجعل الوزراء يستقيلون واحداً بعد واحد فى مواجهة هذا الطلب . ثم اقترح «جارشيا بريتو» وزير الحقانية يومئذ أن يحل المشكل بزيادة العقوبة على هذه الحملات مع بقاء المحاكمة موكولة الى القضاء . فتوعد الجنرال لوك — وزير الحربية — بالاستقالة من منصبه وأمهل « جارشيا بريتو » حتى يتدبر فى الامر ويأتي باقتراح آخر قبل ان يتسنى للجنرال ان يقول هل الجيش راض بالاقتراح الجديد او غير راض ! وكان مغزى الكلام واضحا فلم يسع جراشيا بريتو الا أن يستقيل لانه لم يقبل الاذعان . ومن ثم اتفقوا على التوسط فى نظام المحاكمة فتركوا قضايا الحملات على الضباط للمحاكم العسكرية وأبقوا القضايا التي تتعلق بالمملكة والراية للمحاكم القضائية » [1]

ومما يزيد الارتباك فى سياسة الجيش ان صغار الضباط من فرق المشاة مخالفون لرؤسائهم فى الميول والمطالب لاتهامهم

---

(١) الاستاذ شارل شيمان فى المجلد السادس والعشرين من تاريخ المؤرخين

اياهم بالمحاباة في الترقيات ، فهم يريدون الاصلاح ويشايعون خصوم القواد المكروهين بعض المشايعة . وليس من شأن هذا الاختلاف أن يهون علاج الحالة لمن يريد العلاج الحاسم لأصل الداء

فهذه الحركة العسكرية تؤيدها الرجعية الممثلة فى النبلاء والكنيسة ومن يكمنون وراءهم هى سر الانقلاب المدبر المرسوم بمعزل عن الحياة القومية على مثال غير الذى عرف في تركيا وايطاليا ، وما النبلاء أيضا فى اسبانيا ؟ وما الكنيسة فيها ؟ أما النبلاء فهم الطبقة المسيطرة على الامة بين طبقات الاسبان.اذ ليس هناك الا سادة غنية وجماهير فقيرة وليس بينهما موضع للطبقة المتوسطة التى تظهر فى الامم بظهور المشروعات الاقتصادية ورواج الصناعة والتجارة والتناسب فى توزيع الارض الزراعية. يقول الاستاذ شارل شبمان : «ان بين النبلاء والجماهير فجوة واسعة لان الطبقة الوسطى ضئيلة الشأن بالقياس الى ما ينبغى أن تكون . والجماهير على الغالب عنصر طيب محب للحرية ميال الى الديمقراطية ولكنهم مرهقون بسوء الحال وقلة فرص الاعمال . فينزع الطامعون منهم الى الهجرة وارتياد الرزق فى الارجنتين والمكسيك وغيرهما من

أصقاع امريكا الاسبانية، ويبرح اسبانيا فى كل سنة مائة الف او أكثر من خيرة العناصر المطلوبة للبلاد ، ويبقى الذين يتخلفون في حالة من الضنك بالغة فى السوء والضعة »

اما الكنيسة أو رهبان الاديرة فقد كان لهم في القرون الوسطى نصف الارض ومعظم الثروة، ولا تزال لهم فى اسبانيا قوة لا تغالب لانها كانت مباءة رجال الدين ومحكمة التفتيش بعد اجلاء العرب واشتداد الدعوة الصليبية . فتواطأ سلطان الاستبداد وسلطان الكنيسة على قتل التعليم ومحاربة العلوم والفنون التى لا بد منها لاحياء الصناعة وتثمير موارد الثروة . حتى حظروا دخول الكتب الاجنبية وحرموا كل معرفة لا يباركها أنصار العصبية الدينية . ونجم عن ذلك « ان اسبانيا فيها الآن الفا الف هكتار من الارض لا تزرع وستة وعشرون الف الف هكتار من الارض الصالحة للزرع لا تروى والف الف فقط من الارض المروية المزروعة . . . . . وأنهار البلاد تتدفق الى البحر فتجرى فى أقاليم جرداء ظامئة وتطم في الشتاء لاجتراف كل ما يعترضها فى طريقها لا لاخصاب الاقاليم واصلاحها للزراعة. فني اسبانيا صخور كثيرة لبناء الكنائس

والاديرة ولاصخور فيها لبناء السدود والخزانات »[1]

وجاءت المستعمرات فافسدت ولم تصلح وضاعفت البلاء ولم تخففه . نزح اليها نخبة الشباب وخلفوا الديار خاوية على عروشها للنبلاء والرهبان والكسالى من السكان ، ثم تهورت المملكة فى حرب مع الولايات المتحدة من أجل تلك المستعمرات فكان كل ما أصاب الحكومة منها أنها خرجت بدين أهلى قدره مائتان وسبعون مليون جنيه بفائدة سنوية أربعة في المائة وستون مليونا بفائدة سنوية خمسة فى المائة . وهذا فضلا عن الديون الاجنبية وأثمان الارض المبيعة مما أدى الى متاجرة الحكومة بورق النصيب ونقص المرتبات (١) واختلال الوظائف وشيوع الفساد فى دواوين الحكومة ، حتى أصبح الموظف يقبض ما يقبض من مرتبه ولا يذهب الى ديوانه لاشتغاله بحرفة أو حرف أخرى ، وروى عن موظف اسباني قبل سنوات قليلة أنه كان يشتغل بخمس عشرة حرفة غير الوظيفة[2]

فى وسط هذه الفوضى الفاشية فى كل مكان ، وفى وسط

---

١) في ظل الكنيسة للكاتب الكبير بلاسكو ابانيز
(٢) اسبانيا الحديثة من ١٨١٥ الى ١٨٩٨ للاستاذ بتلر كلارك
(٣) الاستاذ شيمان في تاريخ المؤرخين

هذا الاستبداد الذي يتعاون عليه الرجعيون جميعاً ويستمسكون به كلما أنذرتهم بوادر التداعي والزوال ، في هذا الغمار المضطرب المتقلقل حبطت مساعي الاحرار وشاعت البطالة والتسول والفقر المدقع وسرت روح التذمر بين العمال وتفرقت البلاد شيعاً وأقاليمَ يطلب كل منها الاستقلال لبلده ويمعن بعضها في ذلك حتى يعلن الثورة وينادي بالانفصال كما حدث في قطالونية . اذ يجب ان نذكر ان اسبانيا كامة واحدة ولكنها في الواقع أمم شتى لم يندمج بعضها في بعض ولم يزل كل فريق منها يكره كل فريق غيره ويعيره أصله وقومه. ففيها ملل كثيرة تزيد على العشرة وفيها أقاليم منعزلة تلح في طلب «اللامركزية » ولا يعنى ابناؤها بالوطن كما يعنون بمصلحة الاقاليم

هذا الى جانب الدعاية الجمهورية والدسائس المتشعبة بين أجزاء الامة المفككة الاوصال ، والى جانب المكائد الخفية التي تعرقل كل اصلاح يرجى أن يقتلع أصول الحكومة السيئة، فلما وقعت كارثة « النورال » — وهي الكارثة التي قتل فيها عشرة آلاف جندي والقائد سلفستر ومئات من الضباط واستأسر بقية الجيش كله للمراكشيين — جرى التحقيق على

أيدى لجنة النواب واشترك فيه الملكيون والجمهوريون فظهر من أقوال الشهود ومن أوراق ضبطت في أمتعة القائد القتيل ان خطة القتال التى أودت بذلك العدد الكبير من ابناء البلاد قد وضعت بغير علم وزير الحربية الذى نبزه واضع تلك الخطة المشؤمة بلقب « الحمار » . . . فهاجت الخواطر هياجا عظيما وأوشك أن يقع الحادث المنتظر وأن يسقط معه المسؤلون عن هذا الفساد ولكنهم عجلوا بالانقلاب — وقد طال تحفزهم له — ودفعوا آلاتهم لتنفيذ فمضوا فيه وكان أول ما اهتدوا له مهاجمة البرلمان والاستيلاء على محاضر لجنة التحقيق!

هذه حالة لاشبيه لها في غير اسبانيا من بلاد العالم أجمع وذلك انقلاب يراد به اطالة أسباب الفساد لا اصلاح تلك الاسباب التى لن يرجى مع بقائها صلاح

تركيا



مصطفى كمال

اذا كانت اسبانيا مخالفة جداً لتركيا وايطاليا فى انقلابها فالشبه من الجهة الاخرى غير قريب بين أسباب الانقلاب الذى حدث فى هذين البلدين ومظاهره وأشخاص القائمين

به . غير أنهما قد يتشابهـان فى أمر واحد وهو أن بطل الانقلاب فى كليهما هو محركه ومحوره وان تباينت البواعث والاغراض

لما عقدت الهدنة بعد الحرب العظمى كان قد مضى على تركيا سبع عشرة سنة فى حروب متلاحقة من حرب طرابلس الغرب الى حرب البلقان الى الحرب العظمى الى ما تقدم ذلك وتخلله من مناوشات فى اليمن وأرمينية والبانيا وغيرها . بحيث انقضى على معظم الجنـود فى الجيش العثمانى خمس عشرة سنة لم يلقوا السلاح ولم يزالوا طوال ذلك الزمن بين هزيمة فادحة أو ظفر لا غنم فيه . هـذا الى شظف العيش وادمان الهجرة وقنوط النفس من عواقب الجهاد المتتابع في غـير طائل . ثم كانت الطامة الكبرى بعد الحرب العظمى فسقطت تركيا متهالكة من الاعياء لا رمق فيها ولا رجاء : خراب فوق خراب ويأس مطبق لا منفذ فيه للرحمة ، جيش مشتت مفلول وأمة منهوكة يرهقها ذل الهزيمة وعاصمة محتلة وحكومة منخوبة القلب يعبث بلبها الوعد والوعيد وخليفة يخير نفسه بين حماية انجلترا أو حماية الولايات المتحدة ، والحلفاء من وراء ذلك ظافرون مختالون قد حكموا

على عدوهم الواقع فى قبضة يدهم بالمحو والفناء وقسموه بضعة بضعة وأطلقوا على كل بضعة منه خصما متعطشا للنقمة يقتل وينهب ويهتك الاعراض ويدمر العمار

من هذا الخراب المطبق انشأ مصطفى كمال دولة جديدة تنفض عنها ضعف القنوط ويبرم لها أعداؤها قيوداً جديدة فتخرج هى من محنتها وقد حطمت قيوداً لاؤلئك الاعداء كانت ترسف فيها قبل الحرب وأبطلت كل ما كان لهم فى بلادها من الامتيازات وكل ما كان لهم فى دواوينها من الجاه المطاع

لم يكن مصطفى كمال حكيما متئداً بلا ريب حين صحت عزيمته على أن يحارب الحلفاء ويحارب اليونان ويحارب حكومته ويحارب الخائنين من أبناء وطنه ، لم يكن حكيما متئداً حين صحت عزيمته على أن يحارب هؤلاء جميعا بطائفة من أمتــه الصغيرة مثخنة بجراح الهزيمة والافلاس معودة أن يتورط بها القادة فيما لا يفيد ولا يعود منــه فخر ولا عزاء . وانما كانت الحكمة كلها والاتئاد كله عند اناس آخرين من الترك كانوا يجلسون في الاستانة فى هينة وسكينة ينتظرون الخاتمة التى مما كان عنها محيد ، وكانوا يعلمون ما لا فضـل في علمه لاحد

على أحد : كانوا يعلمون أن الحلفاء أقوياء ظافرون وأن مصطفى كمالا ضعيف مخذول ، وأن الحماقة كلها حيث يعمل مصطفى كمال والحكمة كلها حيث يعملون هم مع الحلفاء أو بعبارة أخرى مع الانجليز. وصدّقوا — لانهم حكماء متئدون — أن الانجليز لا يتنمرون لتركيا ولا يشتطون عليها فى شروط الصلح الا لأن فيها حركة وطنية وانسانا يسمى مصطفى كمالا يقود تلك الحركة الوطنية ! فبعثوا اليه البعوث تقاتله ونصبوا المحاكم تدينه فى غيبته وقضوا عليه هو وصحبه بالموت لانهم عصاة يقلقون سلام الدولة ويفسدون بطيشهم سياسة الدهاة المحنكين ! قال مصطفى كمال : « كانوا يقولون للامة من جهة ولحكومة الاستانة من جهة أخرى لا تعترفوا بمصطفى كمال ولا تثقوا به لان الحلفاء لم يشتدوا على تركيا الا من جراء فعله. كانوا يقولون ذلك ويزعمون انه اذا قضى عليَّ نالت البلاد عند الدول الاجنبية كل صداقة وهوادة »

كان دهاة الاستانة المحنكون هم الحكماء المتئدون لانهم صدّقوا هذا الكلام المقنع الجميل . أما مصطفى كمال فلم يكن الا رجلا وطنيا غيوراً يحس احساس الوطني الغيور . رجلا يشعر بعاطفة الحب لبلاده فلا يصدق أنها تموت كما لا يصدق

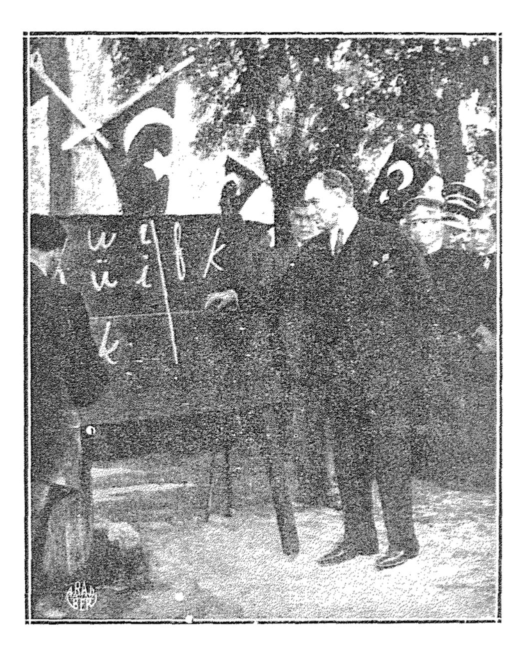
الوالد المشفق ان وليده مائت بين يديه وإن أحدقت به أعراض المنية ولم يبق فيه الا قليل ذماء، ولم يكن بعيداً عن مصطفى كمال أولئك الذين يوسوسون له بان أمته أمة هالكة لا تستحق حبه ولا ينفعها ولاؤه. فقد كان فى أوائل الحرب يشكو الى الرؤساء اشراف الالمان على جيش بلاده وتسليم الهيئة الالمانية جميع اسراره ومعداته فلم يؤبه له أحد ولم يظفر منهم بخبر. الا صديقا له من أصحاب المناصب الكبيرة فى وزارة الحربية قال له وهو يتلطف اليه: « اننا أكثر منك تجربة أيها الأخ! لا أنكر ان ما يستجيشك الى هذه الاخيلة وهذا الشعور انما هو حب وطنك وايثارك مصلحة قومك. ولكن أترى ان هذا الوطن وهؤلاء القوم يستحقون منك هذه المحبة المستحرة؟ »[1]

فاكبر انتصار يؤثر لمصطفى كمال هو لامراء هذا الانتصار الاول على اليأس والرهبة وسوء الظن بالأمة. ولو انه يئس لما ليم على يأسه، أو رهب لما كانت رهبته لغير سبب، أو أساء

---

(١) راجع مذكرات الغازي مصطفى كمال التى نشرتها الصحف التركية وترجمت بعض منها الى العربية

الظن بالأمة اسوغت ظنه السيئ خيانة الخائنين وجهل الجهلاء
وخطل السواس وقلة جزاء العاملين ، ولكنه قهر هذه



مصطفى كمال باشا يعلم الشعب الحروف اللاتينية في شوارع سيواس

الوساوس في نفسه وأدال منها للعزيمة والرجاء وعلم أنه زعيم ليجعل الأمة تستحق لا لان الامم تستحق كل شيء بغيره ، فكان انتصاره على وساوس الضعف هو البطولة الصادقة وهو الغلبة التي لا تذكر معها غلبته على خصومه فى ميدان الحرب والسياسة

ويحق لنا أن نسمي مصطفى كمالا « دكتاتورا » اذا عنينا أنه صاحب الفضل الاكبر في انقاذ أمته وتفريج أزمات بلاده ، ولكنه ليس بالدكتاتور اذا نظرنا الى نظام حكومته وقواعد دستوره واتصاله الحميم بشعبه

فانه لم يحكم قط لافى الحرب ولا فى السلم بغير هيئة نيابية ، ولم يدع الى انتخاب المجلس الوطنى الكبير الا بعد أن صدر امر « وحيد الدين » بحل مجلس المبعوثين ولحقت بانقرة جماعة النواب المؤيدين له فى الحركة الوطنية . فاجتمع من هؤلاء ومن النواب الذين نفاهم الانجليز الى مالطة ومن النواب المنتخبين فى الاناضول ثلثمائة وخمسون نائبا هم قوام الحكومة الكمالية وهم أصحاب السلطان الاعلى فى التشريع والتنفيذ وادارة اعمال الحكومة كافة ؛ فالأمة هى صاحبة السيادة الكاملة والمجلس الوطنى الكبير هو ممثل الأمة وهو الذى يوكل

عنه الوزراء والولاة بل هو الذي انتدب مصطفى كمالا للقيادة وجددها له فترة بعد فترة ، وكانت مدة المجلس سنتين في ابان الحرب لمتابعة الحوادث وتمثيل الامة فيـه أثناء التطورات الحربية أصح تمثيل . ثم استقرت الامور وتعدل الدستور في العشرين من ابريل سنة ١٩٢٤ فزيدت مدة المجلس الى أربع سنوات ونصت المادة السابعة على ان « المجلس يباشر سلطته التنفيذية بواسطة رئيس الجمهورية الذين ينتخبه المجلس وبواسطة الوزراء الذين يختارهم رئيس الجمهورية » ولكن ليس لهـذا الرئيس ان يحل المجلس الوطني الكبير ولا أن يرفض القوانين التي اقرها النواب وليس من حقه أن يشترك في المناقشات وان كان يجوز له في حالات خاصة أن يحضر جلسات الوزراء ويجوز للمجلس ان يسقط الوزارة متى شاء

قالت الكاتبة الانجليزية جراس اليسون في كتابها الحديث « تركيا اليوم » [١] : « ان القدر قد ارتفع به الى أعلى ذروة في بلاده ولكنك لا تلمح عليـه انه صاحب مطامع شخصية او خاضع لاية رغبة في المال او الاسرة

(1) Turkey to day

او المنصب،ولو تمنى بقاء السلطان لبقى على عرشه . فقد رجاه هو مرة ان يتقدم بنفسه ليتسلم أزمة الامور ، ولما القى اليه الشعب الشاكر مقاليد السلطنة والخلافة رفضها بتاتا على اخلاص الشعب وجده فى اقتراحه »

وقد جهر مصطفى كمال بامتعاضه من سياسة احمد زوجو ملك البانيا الجديد وابى ان يعترف به لئلا يكون فى اعترافه تشجيع للذين يستخدمون ثقة الأمة لمثل هـذه الاغراض . فليس لأمة من الحقوق الدستورية مثل ماللامـة التركية فى حكومة مصطفى كمال ، واذا أقدم هذا الرجل العظيم اقـدام الجسور فى اصلاح قومه فانما يفعل ذلك بشفاعة من حبهم اياه واعجابهم به ورغبتهم فى ارضائه وتسهيل عمله ، وطوبى لامة تجتمع لها حقوق الدستور ونخوة الاعجاب وترزقها العناية رئيسا تثق به ويثق هو بانها جديرة بين الامم باعلى مقام

ومصطفى كمال بعدُ عالم في فنه مطلع واسع الاطلاع على سير القواد والعظماء ، خطيب فصيح وكاتب اديب وسائس موفق السياسة ومصلح بصير بدخائل النفوس ومواقع الاصلاح ورجل اجتماع مستظرف الكياسة وانسان تشرف به الانسانية ويعد في الذروة العليا بين الرجال العاملين

الى مثل هذه الزعامة تحتاج الامم . لان الامم لاتطلب الزعماء الا لينهضوا بها فوق ضعف الحرص والضرورة وفوق ضعف الشهوات الباطلة والعروض الزائلة ، ولو كان عمل الزعماء فيها أن يجنبوها كبار الآمال ويوصوها بالحرص على الشهوات القريبة والعروض الميسّرة لاستغنت عنهم أيما استغناء ولكان لها الكفاية فوق الكفاية من ذلك الجشع المركب فى دخائل النفوس والذى ماوجدت القوانين والاخلاق والاديان والزعامات الا لانه محمود الزوال والخفاء وليس بمحمود البقاء والنماء

ايطاليا



موسليني يخطب

تمهيد

كُتبت عن « الفاشزم » فى اوربا وأمريكا عشرات من الكتب ومئات من الرسائل والمقالات أكثرها لايمكن التعويل عليه لما هو معلوم من سعة الدعوة التى يقوم بها

الفاشيون فى كل مكان وكثرة الاغراض التي تدور حول الدفاع عن هذا المذهب بين أصحاب أموال يحبون أن تشيع القوانين الصارمة فى معاملة الصناع أو محافظين يكرهون الديمقراطية والاشتراكية أو خصوم سياسيين لخصوم موسلينى يساعدونه للنكاية بابناء وطنه الآخرين . ويجب الحذر على الاخص مما يكتب عن الفاشية فى بلاد الانجليز لان السياسة البريطانية تمالىء موسلينى لأسباب منوعة يتعلق بعضها بالتفاهم السرى على الشرق واوربا الشرقية — والقراء فى مصر لاينسون مسألة جغبوب — ويرجع بعضها الى ما يأتى وهو :

(أولا) ان موسليني كان داعية الحرب فى صفوف الحلفاء حين وقف الساسة الايطاليون موقف الحياد أو المحاباة السلمية لدولتي اوربا الوسطى عملا بالاتفاق القديم . فمن مصلحة السياسة البريطانية أن تؤيده فى ايطاليا وتخذل خصومه بكل ماتستطيع

(ثانيا) ان موسلينى انشق على الاشتراكيين وأفرط فى محاربة الشيوعية وهي عدو لدود للسياسة البريطانية يهمها أن تؤلب عليه الانصار

(ثالثا) أنه ينافس فرنسا فى البحر الابيض فهو قرين موافق للسياسة البريطانية

(رابعا) ان السياسة البريطانية احتاجت بعد الحرب العظمى الى رد فعل للمبادىء الولسنية والافكار العامة التى اطلقت آمال الشعوب ودفعت بها فى وجهة الحرية والديمقراطية، فهي تجد فى الفاشيين حاجتها لكبح تلك الآمال ومحاربة تلك الافكار حيث يروقها أن تحاربها فى البلاد الشرقية . ولا سيما وهى تستطيع أن تعمل ذلك دون أن تغضب الامة الانجليزية بل هى تعمله لتملق هذه الامة وتعتبر الحكم الديمقراطى مزية خاصة لها لا تشاركها فيها الامم الاوربية ولا شعوب الشرق من باب أولى

(خامسا) ان فى انجلترا حزبا من المحافظين الجامدين وبعض رجال الدين — لسان حاله صحيفة المورننج بوست — يكره الديمقراطية كراهة شديدة ويدعو الى سياسة الدم والحديد لانها خير سياسة للامم قاطبة والامم المستعبدة منها على الخصوص . ويقول ان حركات الشعوب كانت دسيسة يهودية لتدمير اوربا وتقويض الحضارة المسيحية واضعاف سلطان الكنيسة الكبرى او يعتمد فى هذا الكلام على حركات

ايطاليا نفسها لانها وجدت العضد الاكبر بين جماعات الماسون وكان اليهود فيها غير قليلين . وأشياع هذا الحزب هم الذين اكتتبوا بمبلغ من المال اشتروا به سيفا فى قراب ذهبي أهدوه الى القائد داير صاحب مذبحة امرتسار في الهند

فالذى يكتب عن الفاشية فى الصحف الانجليزية وفى بعض الكتب مشوب باغراض كثيرة لا يسهل استخلاص الحقيقة من بينها ، وقد يخدع به القارىء اذا لم يتخذ لنفسه الحيطة فيبنى عليه حكما بعيداً عن الصواب . وكاتب هذه الرسالة قد عالج مصداق ذلك فى نفسه من قراءاته السابقة واللاحقة فى هذا الموضوع .

* * *

الفاشية والديمقراطية

بعد هذا التنبيه الذى لا بد منه نقول ان الفاشية هي المذهب الوحيد فى بلاد الدكتاتورية الذى يدعى أنصاره أنهم يصدرون فى حكومتهم عن مبادىء عامة تقابل مبادىء الديمقراطية ، وقد أعلنوا هذه المبادىء فى مؤتمر عقدوه

فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ وتتلخص فى أساس واحد وهو « أن الامة ليست هى مجموعة الافراد الاحياء فحسب ولا هى آلة للاحزاب ولكنها بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التى لانهاية لها ولا يعد الافراد الا أجزاء عارضة منها، وهى بعبارة أخرى جملة جميع العناصر المادية وغير المادية التى تنطوى عليها القومية »

وادراك الامة على هذا النحو ليس بالرأى الجديد ولكن الرأي الجديد فيه هو ما استخرجه « الفاشيون » من هذه الحقيقة وهو أن الحكومة هى كل شىء ولا يصح أن تتألف في الامة هيئة مجتمعة خارجة عن السلطة الحاكمة حزبا كانت هذه الهيئة أو نقابة عمال أو جماعة تتولى العمل لمصلحة العامة، وواضحٌ ان هذه النتيجة الغريبة مناقضة لادراك الامة على النحو المتقدم لان القول بان الامة « بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التى لا نهاية لها وأنها جملة العناصر المادية وغير المادية التى تنطوى عليها القومية » أحرى ألا يجعل مقاديرها الحاضرة والمستقبلة لعبة فى أيدى بضعة أفراد يحكمونها فى جيل واحد بغير مناقشة او تعقيب، وقد شاع أن الفاشية عدو الشيوعية المبالغ في مطاردتها واستئصالها وهو صحيح من حيث الظواهر

والعناوين وصحيح مثله أن بعض طوائف الاشتراكيين تحارب الشيوعية كهذه الحرب بل أشد منها نقمة وبغضاء ، ولكن الواقع أن « الفاشية » أخت الشيوعية فى الجوهر والاساس وهو محو « الفرد » واستغراق حريته وحقوقه في سلطة الحكومة . فما جهد « كارل ماركس » لشيء جهده لاثبات هذه الفكرة التى يقوم عليها بناء الاشتراكية كله ، فالمنافسة الفردية لا يصح بحال من الاحوال أن تقف فى طريق الشيوع الاجماعى مادام أن الفرد عنصر عارض لا قيمة له فى حوادث التاريخ ، وعلى هذا يجب أن تستولى الامة على كل شيء ولا يستأثر الفرد بشيء . ! بيد أن الشيوعيين يقولون ذلك ولا يقطعون الامل على الفرد فى المستقبل كما يقطعه عليه الفاشيون، فهم يعنونه بالحرية التامة فى توجيه حياته وتكميل خصائصه متى خف عنه ضغط الفاقة وجهاد المعيشة بمنع الملك والاستئثار واعفاء المجتمع من حروب الطبقات . اما الفاشيون فلا يفتحون له باب هذا الأمل ولا يبرح الفرد عند حكومتهم مستغرقا في المجتمع الذي لا حق لانسان فيه خارجا عن حق الحكومة الخالدة ! ومن ثم يبدو لنا موضع الخطر الدفين ويتبين لنا أن المسافة بين الشيوعية والفاشية ليست من البعد بحيث توهمنا الخصومة .

الظاهرة والعداوة العنيفة . تلك الخصومة التي ينشب ما هو أعنف منها بين لاشتراكيين والاشتراكيين والتي قد نشب ماهو أعنف منها فعلا بين البلشفيين والمنشفيين

هل كان الفاشيون على هذه العقيدة منذ البداية ؟ لا . قال السنيور نيتي في رسالته التاريخية في المجلد الخامس والعشرين من تاريخ المؤرخين : « كان من مقاصد الفاشية في بدايتها انشاء الجمعية الايطالية الدستورية على أن تكون فرعا لجمعية الشعوب الدولية التي ترمي الى تغيير قواعد المجتمع سياسة واقتصادا والوصول — بغير تدرج — الى تطور الحضارة واعلان الجمهورية الايطالية مع الحكم لذاتي للاقاليم وسيادة الشعب تتولى تنفيذها هيئات مختصة والغاء مجلس الشيوخ وكل هيئة مصطنعة تحد من اطلاق السيادة الشعبية ، والغاء الرتب المميزة للطبقات والغاء الجندية الاجبارية ونزع السلاح وانشاء معاهد شعبية كبيرة للتسليف الخ الخ مما جعل للفاشية بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ نزعة ثورية ونم على أصلها الاشتراكي . الا أن النزاع بينها وبين الاشتراكية — وكلاهما له أصل واحد — قد صبغها بالصبغة الوطنية ثم بالصبغة المحافظة خلافا لمبدايتها الاولى . وقد ساعد على ذلك انتظام

كثير من جنود الحرب في صفوفها فلم يبق ذكر لمقاصدها الاولى »

كذلك نشأت الفاشية في بدايتها، ثم صارت في سنة ١٩٢١ الى ما رأينا ! فلما جاء دور الحكم كانت تحية موسليني لمجلس الشيوخ كلمة طيبة وتحيته لمجلس النواب انذارا يشبه انذار كرمويل للبرلمان الانجليزي في اللهجة والزراية ، وأصبح مفروضاً على كل فاشي أن يقسم يمين الولاء للملك كما يفعل الجنود في الجيش

وليس هذا أول تحول في آراء موسليني أو تناقض بين مبدئه وعمله ، فانه كان ينكر الحرب عامةً وكان أحد الذين قبض عليهم وحوكموا لاثارتهم الشعب والهياج في أيام الغارة الطرابلسية . ثم كان شديد المعارضة لاشتراك ايطاليا في الحرب فكتب في « افانتي » صحيفة الاشتراكيين بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ يرد على صحيفة « الايديانسونالى » أي الفكرة الوطنية التي كانت تحث على دخول الحرب : « آه ! لقد ظهرتم أخيراً . ان الحرب تدبر لتعزيز جاه البيت المالك والجيش والحكومة . . . حسن ! ولكنكم لا تقولون لنا جديداً أيها السادة . فلهذه الاسباب عينها نحن لا نبغي حربا.

لان الغاية التي نقصد اليها معكوسة على خط مستقيم ، نحن نقصد الى هدم جاه البيت المالك وجاه الجيش وجاه الحكومة»
وكتب في « افانتي » أيضاً يقول : « ان المعاونة على حصر الحرب وتضييقها هي واجب ايطاليا المجيد الذي عليها أن تقوم به ما دام منع الحرب غير مستطاع ، وليس في وسعنا أن نكون خداما ولا ممالئين لالمانيا والنمسا » [1]

كتب موسليني ذلك لان الجانب الذي كان ينتظر ان تنحاز اليه إيطاليا هو جانب المانيا والنمسا على حسب الاتفاق القديم بين الدول الثلاث ، ولم يكن هناك محل للمعارضة في انحياز ايطاليا الى الحلفاء لانها لم ترتبط بعهد يوجب عليها الانحياز اليهم . ومن هنا جاء قوله « ليس في وسعنا أن نكون خداما ولا ممالئين لالمانيا والنمسا » ولم يقل « ليس في وسعنا أن نكون خداماً لانجلترا وفرنسا » اذ أن شيئاً من ذلك لم يقع في الحساب . ولكن ما هي إلا أسابيع بعد شبوب الحرب حتى كان موسليني يدعو الى التأهب للقتال ثم الى مشاركة الحلفاء وأذا به ينشق على الاشتراكيين فينشيء – مع فقره – صحيفة مستقلة لترويج هذه الدعوة ثم يتقدم الى الحرب

---

(١) كتاب رجل القدر لفتور يودى فيورى صديق موسليني

فيجرح فيها ويعفى بعد ذلك من القتال لمواصلة الدعوة بالقلم واللسان .



موسليني فى الحرب

ولا جرم يستجيز موسليني كثيراً من هذا فانه يتخذ مكيافلي اماماً وقائداً ويقول: « انني أريد أن أحتفظ بالصلة اللازبة بين مبدأ مكيافلي وحياتي أنا كما عشتها وبين آرائه وآرائي في الناس والحوادث وبين مزاوله ومزاولتي للحكومة[1] »

وهو ينظر الى مواطنه الآخر العظيم يوسف مانسيني نظرة هازئة ويسميه القديس يوسف أو قديس جنوه على سبيل السخرية . وما كان مانسيني في الحق الا قديساً كريماً من قديسي الانسانية ومثلا فاضلا في الاخلاص والثبات والفداء

ولو أجاب الملك الوزارة الى اعلان الاحكام العرفية حين أراد الفاشيون إجبارها على الاستقالة لتغيرت الاحوال في إيطاليا وجاز ألا يظفر الفاشيون بالحكم كما ظفروا به الآن . ولكن الملك لم يعلن الاحكام العرفية لان الجيش كان يعطف على الفاشية عدو الاشتراكيين الذين كانوا يستخفون بالعسكرية وافرطوا في ذلك بعد خروج إيطاليا من الحرب العظمى بغير عوض يذكر ، ولان الفاشية كانت قد أدت كل ما عليها للملك من الطاعة والولاء وهجر مبادئها الاولى التي كانت تعوقها عن ولاية الحكومة .

---

(١) عدد اكتوبر ١٩٢٤ من الا « فورتنيتلي رفيو »

وبعد فهل كان للفاشية موجب ؟ وهل كانت هي العلاج الوحيد لما كانت عليه ايطاليا في تلك الايام ؟

اما الفاشيون فيقولون بالبداهة نعم ويتعللون لذلك بكثرة الاضراب والاضطراب في الشؤون الايطالية بعد الحرب العظمى. ويقول توماسو سيلاني احد كتاب موسليني في الرد الرسمي الذي رد به على مقال ولز الكاتب الانجليزي المعروف: « في سنة ١٩١٩ لم تعد لايطاليا مسحة البلاد المتمدنة . فقد اجترف البعض الجماهير واستثارتهم فئة من المهيجين بغير ضمير فاستسلموا لشر ضروب العدوان وأصبح مشايخ الحرب الموقرون يهانون ويضربون والمحاصيل تحرق في الحقول وتركت الماشية تموت وكثرت حوادث الاعتداء على أرواح أصحاب الارض ووكلائهم الامناء ومديري المصانع الذين حاولوا أن يصدوا العمال الشيوعيين عن التخريب . وبلغت الاضرابات لاسباب اقتصادية بحت في تلك السنة ١٦٦٣ اضرابا اشترك فيها ١٫٠٤٩٫٤٣٣ مضربا وتعطل في أثنائها ١٨٫٨٨٧٫٩١٧ يوما من أيام العمل . وتوقفت — لاسباب سياسية — حركة الحياة في شبه الجزيرة كلها وشلت الاعمال العامة والسكك الحديدية والترامات والبريد والتلغراف

والتليفون وظلت البواخر بلا حراك فى الموانى . وحدث فى أحوال كثيرة أن قُصر توزيع الخبز على أعضاء الجماعات الثورية وبات وجود الشرطي فى القطار كافياً لوقفه تواً ولو اتفق ذلك في العراء فلا يسير حتى يُطرد الشرطي الذى يعد مجرد حضوره استفزازاً . فتعاظم سخط الايطاليين الصالحين واشمئزازهم ولا سيما المشايخ الاجلاء والطائفة الناشئة بين المستنيرين واهل الجد من العمال وكان استياؤهم من الحكومة التى عجزت عن معالجة الحالة على أشده » (1)

هذا مجمل الاسباب الموجبة لقيام الفاشية فى رأي ذلك الكاتب الذى هو أحد أعوان بطلها وحملة اقلامه . وقد أتي فتوريودى فيورى صديق موسلينى على أسباب كهذه في كتابه الحديث « رجل القدر » مع بعض التفصيل وطابقها كتاب آخرون معدون فى اوربا وامريكا لنشر الدعوة وكلهم يقولون ان الفاشية قامت لتدفع القوة بالقوة وترد الثورة بالثورة وتريح الامة من تلك الفوضى الطارئة التى عجزت عن مكافحتها الحكومة

أما خصومهم الفاشية فيقولون ان أخبار الفوضى الايطالية

---

(1) عدد مايو سنة ١٩٢٧ من مجلة التاريخ السائر

كانت اشاعات مبالغا فيها جدا فى الصحف الاجنبية . بالغ فيهـا الفاشيون لتسويغ عملهم ووافقت هلع القوم فى اوربا يومئذ من خطر الشيوعية فوقعت عندهم ايضـا موقع المبالغة والتهويل . والحقيقة أن الايطاليين ما كانوا قط فى تاريخهم جادين في الثورة على النظام الاجتماعى ولا كان منظورا لتلك القلاقل التى أعقبت الحرب الا أن تهدأ بعد التجربة الفاشلة وأن يقلع عنها أصحابها عن اقتناع يدوم أثره ويصلح علاجه وليس كعلاج العـدوان والعنف الذى يغري بالمقاومة ويضرى بالكراهية ويلقى فى روع المقموعين المضطهدين أنهـم غلبوا قهرا الى أن تتاح لهم معاودة الكرة واستئناف التجربة.

ويكفى ان تكون فى ايطاليـا طبقات كثيرة تغضبها الاشتراكية كما يقول الكاتب الفاشي ليدل ذلك على أن الخطر عارض قريب الغور وليس ببعيـد القرار فى طبيعة الامة بل يكفي ان يكون فى البلاد الحزب الكاثوليكي — وهو يضم اليه سواد الفلاحين — والاحزاب الاخرى التي تؤمن بالتطور ولا تؤمن بالثورة ليكون ذلك عاصما من عموم الفتنة ودوام الفوضى . وقد عرف العمال خطأهم بعد الاستيلاء على المصانع فتخلوا عنها بانفسهم وثابوا

الى العمل طائعين في سنة ١٩٢٠ ، وسهلت الحكومة لغلاة الشيوعيين أن يحجوا الى الروسيا غير معارضين ليشهدوا بأعينهم حقيقة الحال فقفلوا من رحلتهم وهم شاكون مترددون بعد الايمان الاعمى والرغبة الجامحة فى تحقيق أحلام الثورة الاجتماعية وتطبيق مبادئها النظرية . . . » ودع عنك أن ايطاليا ليست بالبيئة الملائمة للثورة وان الثوار المنظورين لا طاقة لهم بأكثر من التحدث ببركات الشيوعية ولا علم لزعيم من زعمائهم بدخائل التدابير الروسية . فليس في ايطاليا أناس لهم كفاءة الفهم والقدرة الفنية اللازمة للثورة الناجعة غير اتباع توراتي الملقب بابي الاشتراكية الايطالية وهو رجل قد دأب ثلاثين سنة ولاء على التحذير من العنف والثورة وعمل ما فى وسعه بعد الحرب لكبح جماح المتطرفين . وقد ظهرت أستحالة القيام بأية ثورة جديدة فى ايطاليا ظهوراً لا يقبل المراء في خريف سنة ١٩٢٠ حين تنحى العمال عن المصانع ورجعوا الى أعمالهم مؤمنين بعجزهم عن ادارة دولاب الصناعة بغير المال والخبرة الفنية . وقد أذن لهم جيوليتي ببعد نظره الساخر أن يجربوا هذه التجربة العظيمة مؤثراً إياها على اقصائهم بحد السيف والاقبال على مجازفة الحرب الاهلية ،

وضربت الاحزاب الثائرة ضربة أخرى حين وافق أتباع توراتي على اقتراحه الانفصال التام من أنصار الاشتراكية المسكوفية المعروفين بالمكسمليين وتقرر ذلك في مؤتمر الاشتراكيين فى شهر يناير سنة ١٩٢١ . . . . على ان المنقذين الحقيقيين لايطاليا هم بلا ريب الشعب نفسه بما بادر من العودة الى العمل منذ تبدد السراب الروسى ورجع وفد الاشتراكيين الايطاليين من رحلة الاستطلاع والمعاينة غير مزودين بوسائق القمح من عند الزميل لنين . وبرهانٌ محسوس على نشاط الشعب وعلى أن الحكومة لم تكن تلك الحكومة العاجزة التي يصورونها أن الدين الاهلي — وكان مقداره ثلاثة وعشرين ملياراً بعد الحرب — قد هبط الى ثلاثة مليارات قبل أن يتولى السنيور موسليني الوزارة »[1]

ولقد أطنب الفاشيون فى منافع حكومتهم ونسبوا اليها كل فضل فى احياء الصناعة الوطنية وروجوا دعوتهم في أوربا وفي مصر فقرأنا لبعض كتابنا كلاما يريدون منه أن يفهم الناس أن الفاشية هى التى استخدمت قوة مساقط الماء

---

(١) بقلم لينا واترفيلد فى عدد نوفبر سنة ١٩٢٤ عن مجلة الفورتنيتلى

وأصابت الزراعة والصناعة، وهو زعم باطل مموه، والاحصاءات الرسمية تنبىء عن بطلانه وتدل على أن الصناعة الايطالية في جملتها ولدت ونمت وقطعت شوطها الأبعد في عهد الديمقراطية أو في عهد الحكومة الشعبية التي يسخر منها موسليني وبطانته ومريدوه . ففي الاحصاء الرسمي الذي كتب باسم البحارة الايطاليين وأهدى الى زملائهم فى الاسطول الامريكي بيان واف عن تطور الصناعة ننقله هنا بحرفه وهذه ترجمته « فى سنة ١٨٧١ استعملت ايطاليا نحو ٨٠٠٫٠٠٠ طن من الفحم فزاد ما استعملته فى سنة ١٩١٤ على عشرة ملايين لا يدخل فى حسابها الترقي العظيم فى استخدام القوة المائية التى يقدر ما استخدم منها بقوة تسعمائة الف حصان يدار بها لا أقل من سبعة آلاف عمل. وكان العمال الصناعيون في السنة الاولى بعد سنة ١٨٧٠ أقل من ثلثمائة الف فقاربوا فى السنة السابقة للحرب مليوني رجل . . . . أما من حيث الانتاج فهناك صناعتان تفوقتا على الصناعات الاخرى وهما صناعة التعدين وقد ارتفعت من ستة وثلاثين مليون ليرة في سنة ١٨٧١ الى نصف مليار فى سنة ١٩١١، وصناعة الكيميات التى أنتجت في سنة ١٩١٣ أكثر من مائة وأربعين مليون ليرة وكانت

في حكم المعدومة في سنة ١٨٧١ ، وتستحق صناعة النسيج التفاتا خاصا فان ايطاليا قد أنتجت قبل الحرب خمسة آلاف طن أرسل جزء منها خاما الى الخارج ونسج جزء كبير في الانوال الوطنية التي يبلغ عددها نحو عشرين ألفا نصفها على التقريب ميكانيكي . . . . ويشتغل نحو مائتي ألف عامل بصناعة القطن الذي لا يزرع الا بمقدار قليل في صقلية لحرارة جوها والذي يستورد منه نحو مائتي الف طن من امريكا تغزل وتنسج في ايطاليا على أنوال تبلغ ١٣٠٫٠٠٠ معظمها ميكانيكي كما ظهر من احصاء سنة ١٩١٢ ، والصناعة الصوفية التي اشتهرت بها ايطاليا في القرون الوسطى قد سرت فيها روح حياة جديدة فكان لها في سنة ١٩١٣ خمسة عشر الف نول معظمها ميكانيكي واشتغل بها نحو خمسين الف عامل . . . . ويجب ألا ننسى في صدد المنسوجات صناعات القنب والكتان والجوت لان ايطاليا في مقدمة الامم المنتجة للقنب وهي تصدر جزءاً كبيراً منه خاما وان كانت تستورد كل الجوت على وجه التقريب من الخارج. وقد بلغ عدد المشتغلين بالغزل والنسيج في هذه الصناعات نحو أربعة وأربعين الف عامل في سنة ١٩١٧ ويقدر عدد المشتغلين بصناعات النسيج كلها بنصف مليون ومقدار

المال الموظف فيها بنصف مليار ليرة . وصناعات المعادن والآلات لاتقل في القيمة ولا في التطور عن المنسوجات.... فقد بلغ ما انتجته ايطاليا فيها قبيل الحرب مليون طن من الصلب أي عشرة أمثال نتاجها في سنة ١٩١٠ ، ويضاف الى ذلك تلك الاعمال الكبيرة التى أسست لاخراج أصناف خاصة من الصلب تضارع أحسن مثيلاتها في بلاد العالم ، وأنشئت في ليجوريا وفي ترني باومبريا وعلى مقربة من نابلى مؤسسات رائجة تصنع جميع أصناف الآلات للسفن الحربية وتستخدم مائة وخمسين الف عامل زاد عددهم الآن زيادة كبيرة فأضيف اليهم مائتان وخمسون الفاً يعملون في الصناعات الميكانيكية ومنها صناعة السيارات . وقد كانت قيمة ما صدر من دواليب السيارات في سنة ١٩٠٧ مائتى الف ليرة فوصلت بعد خمس سنوات الى ٥٢ مليونا لا يدخل في حسابها ما يشترى داخل البلاد . وهناك أعمال النقل الكهربائي التى تنقل الفحم من سافونا الى قمة جبال « الابنين » وخط الكهرباء على سكك جبال سنيس وسمبلون وجيوفي وكلها من مبدعات المثابرة والعبقرية الايطاليتين ومما يبشر بالتقدم المنتظر في صناعة ايطاليا ريثما يتيسر بعد الحرب المال والعمال ،

أما الصناعات التي أنتجت عشرة ملايين قنطار من السماد الكيمى وخمسين الف طن من الكربون المعدن ونحو عشرة ملايين طن من محصولات أخري فهى تكاد تكون مخلوقة خلقاً من حيث لم يكن لها وجود . وكذلك صناعات الاطعمة وبخاصة السكر والجلود والجبن والمحفوظات قد خطت كلها خطوات محسوسة فى خلال العشرين السنة الاخيرة »

ويقول السنيور نيتى فى رسالة نشرت فى المجلد الخامس والعشرين من تاريخ المؤرخين : « تستطيع ايطاليا أن تزيد قوتها المائية الى خمسة أضعافها وأن تنشيء في سنوات قليلة مصانع تعطيها تسعة ملايين أو عشرة ملايين « كيلوات » ... والذى يعنى ايطاليا بصفة خاصة هو توزيع مائها لأنها محاطة فى الشمال بسلسلة الجبال الالبية وتتخللها على طولها سلسلة الابنين ، وهى لاحاطة البحر بها من جميع الجوانب ما عدا الشمال كثيرة مساقط الماء في مساحة صغيرة ، وفضلا عن هذا بينما تكون أنهارها الشمالية على أعلاها صيفاً لذوبان الثلج والجليد فى جبال الااب تكون أنهار الابنين على أعلاها فى الشتاء . فبناء الخزانات التي تسهل اقامتها على طول شبه

الجزيرة يساعد على الانتفاع بقوة الماء وعلى تنظيم استعمالها في الصناعة وفي تسيير القطر الكهربائية »

ولم نذكر السفن ولا خطوط الملاحة ولا المصنوعات الكثيرة التي ابتدعتها ايطاليا الحرة في عهد حكوماتها الشعبية، لان شرحها يطول في غير جدوى . أما الزراعة فاحصاء البحارة الذي أشرنا اليه آنفا يقول انه « من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٩٠٦ مهد للزراعة ما يقرب من ستة ملايين هكتار كانت مهجورة قبل ذلك وتضاعفت هذه المساحة تقريبا في العشر السنوات الاخيرة . . . وقد أنشئت وسائل فعالة في بوجليا التي يقل فيها الماء لجلبه اليها خلال قمم الجبال العالية ... ويضاف الى هذه الاعمال الجليلة التي ستمتد وتكبر بعد الحرب اصلاح أساليب الزراعة باستعمال الادوات الميكانيكية في جميع الاقاليم بفضل المدارس العديدة والارشادات النافعة والنقابات الزراعية . . . فالمحصولات التي لم تتجاوز قيمتها مليارين من الليرات في سنة ١٨٦٠ قد أصبحت اليوم ثمانية مليارات ويوشك أن تبلغ العشرة في زمن قريب . وسنت القوانين الضرورية لتجديد غرس الغابات في الجبال التي جنت عليها شدة الطمع في الربح فحرمتها الاشجار »

هذا ما صنعته الديمقراطية في بلاد كايطاليا لا حديد فيها ولا فحم الا النزر القليل ، وليس من السهل اختراق جبالها بالمواصلات البخارية ولا من المتيسر انتاج الخامات اللازمة للصناعة فى أرضها . معجزة خارقة صنعتها الديمقراطية فى جيل واحد من ايطاليا المفككة المتنازع عليها بين البابوية ودول أربع تحكمها لغير مصلحة أهلها . ولا ننس صعوباتها الجغرافية التي جعلت توزيع الخصوبة والاعمال الصناعية فيها مضطرب التناسب بين الشمال والجنوب، ولا ننس انها كانت الى زمن قريب عدة ممالك لا وحدة بينها فى السياسة ولا في الادارة ولا فى المصلحة ولا في الاحوال الاجتماعية ، ولا ننس تزايد سكانها من سبعة وعشرين مليونا عند استقلالها الى أربعين مليونا فى هـذه الايام ، ولا ننس مع تزايد السكان الاضطرار الى الهجرة المتوالية حتى ناهز عدد الايطاليين فى الخارج سبعة ملايين وأحصى المهاجرون فى السنوات الخمس السابقة للحرب بأكثر من مليونين ونصف مليون ، ولا ننس غير ذلك من العوامل المربكة والمؤثرات المشتبكة التي تحيط بأمة تنتقل هـذا الانتقال وتعالج هذه المتناقضات . فكل ما فى

ايطاليا من تلك الخيرات هو ثمرة الديمقراطية وعلى أساسه يقوم كل أمل فى مستقبل الطليان



موسلينى الاشتراكى

وما يقال عن الدعوى التي يدعيها الفاشيون فى مسألة الصناعة يقال عن دعواهم فى مسألة البطالة . فمرتبات الموظفين تنقص فترة بعد فترة لمداركة الميزانيـة والبطالة تزداد يوما بعد يوم والاحصاء الذي قدمتـه الحكومة الفاشية لعصبة الامم

يقدر عدد العاطلين فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ب٧٠٩ر١٩١ يقابلهم فى فرنسا ١٧٨ر١٧ وهي لا تعالج معضلة البطالة بغير الوسائل الدستورية ولا تلجأ الى القمع والارهاب كما يلجأ الفاشيون . أما الآن فربما كان عدد العاطلين ضعف ما كان عليه قبل عامين، وقد حرم على الصحف، تحريما باتا ان تشير الى مسألة البطالة وفرض على كل عامل ان يشترك فى نقابات الحكومة وان يبرز شهادة بذلك للمصنع الذي يعمل فيه والا حرّم على المصنع قبوله ، وزيدت ساعات العمل ونقصت الاجور وصار الاشتغال في المصانع ضربا من العسكرية الاجبارية لا حيلة فيه للعامل ولا منفذ له الى الشكوى . فهذه هي العلاجات الفاشية لمعضلة البطالة وهى علاجات طبيب يستر الاعراض ويكم فم المريض ويزعم انه استأصل الداء

وقل مثل ذلك فى مسألة الديون وهى مسألة لم يُبق لنا مع تكتّم المصادر الفاشية الا أن نرجع فيها الى مقال السنيو نيتي الذي يتكلم بالارقام في هذا الموضوع. قال «ان الحالة الصناعية وحالة الديون قد ساءت فى عهد الفاشية وان كانت صحفهم تردد كل يوم ان الطوالع تبشر بالتحسين ولعل بعض الفاشيين لجهلهم يصدقون ما يقولون . فهناك ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٢١ ليرة

من قراطيس الخزانة تستحق السداد فى أوقات مختلفة حولتها الحكومة الى دين موحد بخسارة كبيرة لاصحابها وللجمهور وللمصارف . ولما كانت الحكومة تحتاج الى المال ولا يمكنها الرجوع الى قراطيس الخزانة بعد التقصير فى السداد فقد عمدت الى دين موحد جديد . وكانت خطتها في هذا الدين من أهزل المهازل في تاريخ المعاملات المالية لانها اضطرت الجمهور الى ان يشتري بسعر ٨٧٫٥ قرضا موحداً كان يمكنه شراؤه في سوق المصارفات بأقل من ثمانين ! فاختبلت أسعار الاسواق وهُدد رجال المصارف بالموت وأذيع بصفة رسمية ان أسماء البائعين ستنشر . . ! وكانت هذه التجربة كما يقول الاقدمون تجربة الصليب التي كشفت عما فى نفوس الجمهور الايطالي من قلة الثقة بهذه التصرفات. فقد اتخذت كل وسيلة لارغام الجمهور على الاكتتاب وأكره جميع التجار على اعطاء ضمان من قراطيس الخزانة وأُمر الموظفون وعمال السكك الحديدية بل أمر الصناع بشراء أوراق القرض الجديد . . . ولكن أي فشل ! فان الحكومة لم تجمع بعد كل هذا الاكراه والارغام الا ثلاثة مليارات ! قارن هذا بالقرض الذي عقد مبعد كارثة « كابرتو » العسكرية فى أشد الظروف حرجا

وجُمع فيه ستة مليارات يوم كانت قيمة الدولار ٦٫٣٤ ليرات.
وقد جُمع فى القرض التالي الذي عقـد لمعالجة تضخم العملة ٢١ مليارا بذلها الناس أحراراً غير مكرهين ولا مأمورين .
فالجمهور الايطالي المستنزف اليوم يضمر أسوأ الظن بالحكومة الفاشية،اذ الحكومة التي تسيطر على كل شيء لاتضمن شيئا .
ومن المستحيل على أي انسان ان يستطلع الحقيقة عن الميزانية الآن فانني مع خبرتي الطويلة بالماليات الايطالية لا أقدر على فهمها. فهي محفوفة بأوامر خفية كالامر الذي صدر في ٥ يونية سنة١٩٢٦لايجاد ميزانية مصطنعة ولم يدون لنا لا المصروفات العسكرية الحقيقية ولا بيان الحالة المالية الصحيحة »[1]

مع هذه الاساليب الغريبة بل مع شعار الفاشيين الذى يعلنونه وينادون به وهو ان « الأمة قاطبـة للفاشية قاطبـة Tutte il paese a tutte il fascismo لا يجـوز لاحد ان يتلقى بالتسليم كل ما يذاع من المصادر الفاشـية عن هذه الامور كما أننا نقف موقف الحيدة فلا نتلقى كل ما يقوله خصومها بالتسليم

على أن الأمر الذي يجب أن نلاحظه هنا هو أن الفاشية

(١) عدد أغسطس سنة ١٩٢٧ من مجلة التاريخ السائر

لانريد الآن أن نقلص بمقياس التحوطات الموقوتة التى تلجئ اليها الطوارىء والضرورات كما قد تلجىء الى الاحكام العرفية المحسوب حسابها فى كل حكومة ديمقراطية ، ولكنها نريد ان تجعل نفسها مذهبا فى الحكم يقابل مذهب الديمقراطية الحرة وبحل فى محلها . فعلى هذا الاعتبار لاتكون فوائدها — على فرض صحتها — شيئا يقام له وزن في جانب اضرارها أو فى جانب النكسة التي تُعفّى على كل ما كسبته الامم من تجارب العصور المديدة ومحن المظالم والثورات . فلم يكن عبثا هذا الذى كسبته الانسانية فى ألوف السنين من تقرير حرية الفرد واطلاق الحياةالبريئة بين أرض الله وسمائه بغير حد من ارادةانسانآخر يدعى لنفسه عليها السلطانوالرقابة والامتثال لفكره وهواه . لم يكن عبثا هذا الذى كسبته الانسانية بل لايصح أن يقال انها كسبت شيئا قط ان كان هذا المكسب الجليل عرضة للرجعة والنزاع ، ولم يكن عبثا هذا الذى كسبته الامم من تبـديل الحكم القديم الذى كان يضطرها الى عمل عنيف كلما اضطرت الى تغيير حكومة ، والذى كان الحكام فيه لا يسقطون الا اذا أوقعوا بأمتهـم قصارى الشر الذى يطيقه صبر الانسانحتى ليؤثر خراب الثورات على احتمال المزيد

منه ، والذى كانت الامم فيه كأنما تعيش في ميدان حرب
يتعاوره بالارهاب كل فاتح جديد فى كل دولة جديدة . كلا
لم يكن عبثا هذا الذى كسبته الانسانية من ضروب المحن فى
طوال العصور .فلو ان الفاشية حكمت كما تحكم الاحزاب الغالبة
فى الامم الديمقراطية لما كان عليها غبار ولوجب لها الشكر على
ما منعت من ضر وجلبت من خير ، ولكنها أبت الا ان
تستأصل كل حزب غيرها بقوة السلاح والارهاب ، فهي
ديمقراطية ناقصة مشوهة أو هى استبداد ناقص مشوه لانها
ليست من الديمقراطية وليست من الاستبداد القديم.وحسبك
ان تعلم ان السنيور موسليني يتولى فى الوقت الحاضر ست
وزارات عدا رئاسة الوزارة لتعلم ان الفاشية نظام لا يمكن
أن يقوم مقام الديمقراطية لانه محصور في فئة واحدة لا يجد
رئيسها ستة رجال يطمئن الى كفاءتهم أو يطمئن الى
اخلاصهم ، فهو يتولى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية
ووزارة الحربية ووزارة البحرية ووزارة الطيران ووزارة
النقابات ولا يعقل أن يفعل ذلك لو كانت له ثقة فى رجال
حزبه من حيث الكفاءة والاخلاص أو لو كانت الاعمال
تسير في تلك الوزارات على خطة الدقة والنظام ، فالارهاب

وحده هو الذى يداري ما هنالك من الخلل والاجحاف والشكاوى والسيئات ، وما كانت حكومة من حكومات الاستبداد يعوزها مثل ذلك الارهاب الذى هو اصلح أداة للمداراة وان كان اسوأ أداة لعلاج العيوب

ولقد شعر موسليني بقرب الانتخابات التى ستجري فى سنة ١٩٢٩ فعدل طريقة الانتخاب للمرة الثالثة في عهد وزارته وقرر ان تجري الانتخابات المقبلة على طريقة لامثيل لهـا فى بلاد العالم . فالمجالس الوطنية (وهى مجالس يعين أعضاؤها تعيينا) ستختار تسعمائة اسم تعرضها على مجلس الفاشية الاعلى فيختار منها — أو من غيرها اذا شاء — اربعمائة اسم ويسأل الناخبين عنهم فلا يكون لهم الا أن يجيبوا بالموافقة على جميع الاسماء أو رفض جميع الاسماء ، فان جاءت الكثرة بالموافقة فذاك والا تجدد اختيار الاسماء مرة اخرى وتجدد سؤال الناخبين .... والوزارة باقية سواء اكان الجواب بالرفض ام بالقبول .. !

يقول خصوم الفاشيين إن هؤلاء لم يثبوا وثبتهم الى الحكم الا لأنهم أنسوا أن الحركة الشيوعية تضمحل وتخمد ويوشك أن تدخل في دور الاستقرار — فاشفقوا أن

تفلت من أيديهم حجة الوثوب وأن تضيع عليهم فرصة استغلال الخوف من الشيوعية في ايطاليا وفي خارجها فتألبوا مع أنصارهم على احداث ذلك الحدث الخطير في الحياة الايطالية. ويقول خصوم الفاشيين ان هؤلاء ما كانوا يفلحون في وثبتهم لولا أنهم استغلوا – الى جانب الشيوعية – عاطفة الوطنية الثائرة في تلك الايام واتخذوا من مسألة فيومى وتوسيع الحدود الايطالية ذريعة لتأليب جميع الاحزاب، والواقع أن خطر الشيوعية – سواء أكان عظيما كما يقول الفاشيون أم كان موهوما كما يقول خصومهم – لا يسوغ القضاء على النظام الديمقراطي الصحيح واستمرار الحكم عدة سنين على الاسلوب الذي يحكم به الفاشيون. فان هذا النظام لم يعجز عن مكافحة الخطر الشيوعي العظيم في المانيا وهي صريعة الحرب ولم يعجز عن مكافحته في فرنسا وهي أيضا صريعة الحرب بين المنتصرين. وكل حسنة للفاشية أو كل ضرورة لها تصغر وتتبدد اذا كانت لا تُنال الا بمثل ذلك الثمن الباهظ الثقيل، فقد حرمت الحياة في إيطاليا على كل انسان لا يدين بمذهب الفاشية ولا ينتمي الى لجانه ونقاباته، وحظر على الجامعات أن تدرس فلسفة التاريخ والسياسة إلا على النمط الذي يرضاه الفاشيون وإلا كان نصيب

الاساتذة العزل والنفي والارهاق، والصحف محظور عليها أن تكتب الا مايروق الوزارة ومحظور على أصحابها أن يختاروا الكتاب إلا من ينتدبهم لها الفاشيون ، ورؤساء الفاشية هنالك يصنعون ما بدا لهم غير عابئين بالعرف أو القانون . فمن أمثلة ذلك ما رواه روبرت سنكورت فى مجلة التاريخ السائر عن الجنرال بتشيو وزوجته الامريكية وهى واقعة من عدة وقائع تجري على شريعتهم الجديدة: شريعة القوة وقلة المبالاة . قال سنكورت وهو من غير خصوم الفاشية : « تزوج الجنرال بتشيو من أمريكية وولدت له ابنا وقصت شعرها فى باريس فضربها الجنرال جهاراً في بعض المطاعم العامة. ثم ذهبت الي إيطاليا فى شهر يونيو سنة ١٩٢٤ لحاول أن ينتزع منها ومن وصيفتها الارلندية الطفل الذى حكم القضاء الفرنسي بتسليمه اليها . فلما أرادت الزوجة السفر من إيطاليا أصدر الجنرال أمره بضبط جواز سفرها فهربت الى سردينية لتركب منها البحر الى قورسيقة الفرنسية، ولكنه علم بذلك فتعقبها بطيارات الحكومة وردها الى روما هي والطفل والوصيفة . ثم أخذ الطفل وسجن الوصيفة في ثكنة وأمر الزوجة بترك البلاد الإيطالية، فرفضت أن تطيع أمره ولاذت بالسفارة الانجليزية

فقطعت جهيزة قول كل خطيب » وقس على هذا ما يمكن أن يستبيحه كل فاشي من الكبار أو الصغار الذين يلقنون هذه المبادىء فى طفولتهم ويشبون على العنف وقلة المبالاة بالقوانين الى غير ذلك مما تخشى عاقبته على السلم في ايطاليا وفى الامم التى



الاطفال الفاشيون

تتصل بسياستها اذا اطردت الاحوال على هذا المنوال ، قال الاستاذ جاجليلو سلفادوري : « اتفق اوسلبنى — من المصادفة أو الدهاء — أن يقيم نفوذه على الذرية التى نشأت جامحة سريعة الانفعال متبطلة فى سنوات الحرب أيام كان آباء الصبية فى الخنادق وكان أمهاتهم الجازعات مشتغلات باعمال الرجال بعيدات من البيوت ، وكانت المدارس والمصانع فوضى وطوارىء الحرب غذاؤهم كل يوم ولديهم قدوة ماثلة من غارة دانزيو على فيومي يتعلمون منها الاعتساف — فهؤلاء الصبية كانوا فى مدارج الطفولة يوم نشأت الفاشية وفتحت لهم منفذاً لما ركب فيهم من القلق والجماح ، وجاء موسلينى فأرضى فيهم ولع الطفولة بالمظاهر والغرائب وألبسهم القمصان الزرق على صدورها صور الجماجم أو الشارات الرومانية على الجيوب ».

أن هذه الصرامة فى خطط الفاشية وجنودها قد تدل على أي شيء إلا على الضبط والنظام ، فلو أن هناك ضبطا ونظاما على مايرام لما خفيت المؤامرة التى دبرت لاغتيال ملك البلاد ولما أفلت الجناة بعد انفاذ مؤامرتهم فلم يقف حراس الامن ولا المحققون لهم على أثر .

قال الكاتب الانجليزي الكبير ج .هـ.ويلز . «حسب المرء أن يدرس قليلا من صور موسليني التى بعثرت في انحاء الارض ليدرك أنه محدث مصنوع وليس بأصيل مبتكر ، فهذا الوجه الممتزج فيه الضعف والقوة هو وجه الممثل بجميع أوصافه، فهو دائب يحملق من وراء كساء يتشبه فيه بالابطال الاقدمين وخوذة منتقاة بعينين خلو من الفكر والذكاء توحيان اليك معنى التحدي الفارغ كأنما يقول : حسن ! ماذا عسى أن تقول عنى؟ انني أنكره . ! هو وجه رجل مغرور أغلظ الغرور يجفل اجفال الخوف من أقل هسيس . وليس ما به خوف الجسد أو الخوف من القاتل الكامن فى الظلام، ولكنه الخوف أقتل الخوف من الحق الذي يمشي فى وضح النهار .... ألا فليذهب هؤلاء جميعا . ليذهب نيتي وامندولا وفورني وميسوري وماتيوتي وسالفيني واستورزو وتوراتي . ليذهب جميع هؤلاء الرجال الذين يرقبون وينقدون وينظرون . فماذا تراهم ينتظرون ؟ مامن اسم من أسماء هؤلاء الرجال الذين ضربوا ونفوا أو قتلوا القتل الدنيء الا وهو اسم رجل خير

من هذا الممثل الذي يستأثر بالمسرح اليوم في ايطاليا . وأكبر
خطيئة تعد لواحد من هؤلاء هي قدرته على كشف المخبأ
ونظرته المصمية المثلجة . والحق أن موسليني لم يصنع شيئا



موسليني فى صباه

لايطاليا وانه هو نفسه صنيعة من صنائعها : صنيعة مشوهة مخدجة . فاذا سأل الايطاليون : ما العمل بغير موسلينى ؟ فالجواب : انكم تجدون غيره . فان هذا الذى يدرب اليوم وينظم باسم الفاشية كان موجوداً قبله وسيبقى موجوداً بعده ـ فاذا هو قضى نحبه فلن تعاني الفاشية أقل صعوبة فى اخلافه



والدا موسلينى

من موارد ايطاليا الخصبة ببديل يضارعه فى التمثيل والقعقعة الخطابية، وانما صعوبتها أنها ربما وجدت خلفاء كثيرين بعده»

وأيا كان مبلغ الصواب فى تقدير ولز لموسلينى فالحقيقة التي لا مراء فيها هى أنك لاتقرأ لهذا الرجل كلاما يدل على فكر ثاقب أو درس حصيف أو اطلاع واسع . وهو فى كلامه عن نفسه يزرى بالدرس والاطلاع ويقول انه اطلع على كتب أشتات ولكنه لم يعول على غير كتاب واحد هو كتاب الحياة وعلى أستاذ واحد هو أستاذ الاختبار ، ويعجبه كتاب جوستاف لوبون عن أطوار الجماعات وهو الكتاب الوحيد الذي ذكر اسمه من بين قراءاته للآداب الالمانية والانجليزية والايطالية التى تحدث بها في ترجمته المكتوبة بقلمه فى مجلة بريطانيا الحديثة الظهور . علي أنك لا تتبين من كتاباته أثراً للدرس العميق حتى فى أصول الاشتراكية التى كان يبشر بها ويتفانى في الدعوة اليها ، فهي عنده مذهب مزاج لا مذهب معرفة واختبار . ورثها عن أبيه وتلقاها فى بيته ووجد فيها منزعا لخليقة الهجوم والتحدي والظهور التي فطر عليها وعرف بها من صباه ، وهو يذكر أباه ويصفه بالبطء والاخلاص ولكنه يخص أمه بأحسن اعجابه وحبه ويقول انه استفاد

من خلقها أجل الفوائد وأدومها في حياته،[1] ونظرة الى صورتها وصورته تريك انه قد أخذ منها الخلقة كما أخذ منها الاخلاق فجاء أشبه بها وأقرب اليها في ملامحه ومزاجه

كانت أمه معلمة في الزمن الذي كان التعليم فيه قليل العائدة وضيع المقام . وكان أبوه حداداً فقيرا يتشيع الى الاشتراكية والثورة فسماه بنيتو على اسم الثائر المكسيكي بنيتو جوريز المسؤول عن اعدام الامبراطور مكسمليان [2] فهو اشتراكي المولد لا اشتراكي الرأى والعقيدة ، وما كانت العقيدة قط عند موسليني الا القالب الذي يفرغ فيه طبيعة الهجوم والغضب والظهور، فهي تأتي تالية ويأتي قبلها الغضب والعراك على حسب الدواعي والظروف، وما وقفت العقيدة قط في طريق موسليني ولا كانت هي صاحبة وحيه ومسدد خطاه. فموسليني الذي انحي على المسيحية وألقى عليها تبعة سقوط الدولة الرومانية يوم كان اشتراكيا غاليا يجوب الآفاق في البلاد السويسرية هو موسليني الذي افتتح وزارته بالصلاة الجامعة يوم نجحت غارته على العاصمة الايطالية ، وموسليني الذي أبى الحرب أشد الاباء

---

(١) راجع الاعداد الخمسة الاولي في مجلة بريطانيا الصادرة في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٨ وما يليه (٢) كتاب رجل القدر للفتور يودى فيوى

هو موسليني للذي دعا اليها أشد الدعاء بعد ذلك بأسابيع معدودات ، وموسليني الذي كان يصب النار على أصحاب الاموال هو موسليني الذى أصبح يصب النار على العمال ، وهو فى كل أولئك رجل يريد أن يهجم ويعارك وليأت سبب العراك حيث أتى فلا عبرة عنده بالاسباب وانما العبرة بالواقع الراهن وبما يشاء أن يقوله اليوم لا بما كان يقوله قبل أيام

وحينما نجد المتعة العقلية والفكر الراجح والذكاء والالمعية فى كتابات نيتى وأصحابه الذين ذكرهم لانكاد نجد فى كتابات موسلينى الا التطبيل والتهويل والارعاد والابراق. فأنت تفقده اذا بحثت عنه فى مجالهم الواسع ولا تعرف مكانه الا اذا بحثت عنه فى مجال الحركة والنشاط والمفاجآت، فليس هو بالسائس المدبر ولكنه هو القامع المرهب الذى لا يبعد بنظره عما هو فيه، وسكينة أيطاليا فى الوقت الحاضر ليست بالآية النادرة ولا بالبرهان الصادق على حسن السياسة وصلاح الحكومة. فان السكينة شاملة لروسيا في عهد الشيوعيين وكانت شاملة لمصر في ابان الحرب العظمى فهبت بعدها الثورة بين ليلة ونهار . فما كانت السكينة يوما بالبرهان الصادق على صلاح الحكومة أورضى المحكومين أوصحة المبادىء التى تدار بها الامور أو ملاءمتها للحالة التى تكون فيها الامة .

وانما القدرة السياسية الصادقة هي أن تسود السكينة وتسود الحرية وتسود القوانين، ولهذا كانت ملكة الحكم قدرة خاصة في الساسة والزعماء لا لان الغرض الاكبر هو ابتغاء السكينة باي ثمن وعلى أية حال، وهذا الذي اراده نيتي وجيوليتي وأصحابهما بالمصابرة والانتظار وأوشكوا أن يصلوا اليه على مايقول العارفون.

ان كان لموسليني فضل على ايطاليا فانها لم تنعم بفضله لان الحكومات التي سبقته كانت تسلك مسلكه وتضطهد خصومها اضطهاده، كلا! والالما بقي موسليني فى ايطاليا أولما بقي فى قيد الحياة، ولكن ايطاليا ظفرت بموسليني لان الحكومات التى سبقته كانت تطلق الحرية لاصحاب المذاهب والافكار ينقحونها بالتجارب ويهتدون الى الرأي الامثل كما اهتدى موسليني من الشيوعية الى الوطنية ومن الفوضى الى النظام

ولقد احسن موسليني اغتنام الفرصة من سخط الايطاليين الشديد على الشيوعيين وموت عاطفتهم القومية واستخفافهم علانية بالنصر الذى كلف أمتهم ألوف الارواح وملايين الاموال واجترائهم فى قوارع الطرقات على الاعلام الوطنية وأنواط الشرف التي كان يلبسها الجنود العائدون من ميدان القتال، وبلغت الحماسة الوطنية أعلاها حين تحفزت الامة بقيادة

الشاعر دانتزيو لرد المدن الايطالية التى بقيت فى قبضة الدول المجاورة فقامت الفاشية في تلك الايام باسم روما الخالدة تتزيى بشعارها وتتشبه بتحياتها وتترنم بانغامها ، وطفق موسليني يرفع لابناء وطنه ذلك المثل الاعلى ويسخر من السامة الذين يغفلون عن حياة هذه العاطفة الكريمة ويشغلون الامم باحاديث المنافع والدراهم . يقول مؤرخه وزميله فتوريو دي فيورى فى الفصل الاخير من كتابه رجل القدر : « وبينما تتلوى روما الصيارفة تحت ضربات لومه وتقريعه يعيش هو فى روما الماضى وروما المستقبل : يعيش فى روما الخالدة التى لا تتبدل » ويقول في الفصل الثامن : « وعبثا كان جيوليتى يوجه خطابه الى أخس غرائز الجماهير وأسفلها ، الى الخوف من الحرب والموت ، الى الرغبة فى المنافع المادية . فان روح ايطاليا التى كانت تنطق بلسان الشاعر والخطيب ابت كل مساومة وعقدت عزيمتها على النضال »

الخلاصة

والخلاصة أن تاريخ ايطاليا الحديث هو تاريخ نجاح الديمقراطية وليس تاريخ الفشل والافلاس لحكومات الشعوب ، وأن ما يحدث في ايطاليا منذ بضع سنوات لا ينفي ارادة

الشعب وانما هو حالة تعرض لكل حكومة وبحسب حسابها في كل ديمقراطية ، أو هو كما قلنا ديمقراطية ناقصة مشوهة لانها تعترف بارادة الشعب ولا تعترف بحرية أفراده كما يجرى احيانا فى البلاد الخاضعة للاحكام العسكرية، والفاشية لم تنكر ارادة الشعب ، لكنها استخدمت ارادة الكثرة الغالبة لارهاق القلة الصغيرة

اما الذين يترسمون الفاشية فى مصر فهم أحرى ألا تنفعهم في كثير و لاقليل ، اذ عليهم ان يذ كروا ان الفاشية قوة وطنية وليست بقوة أجنبية وأنها قامت سخطا على المتساهلين للاجانب فى المطالب القومية ولم تقم حبا للتساهل في تلك المطالب على الكره من ابناء البلاد ، وأنها تتغذى بحماسة الشباب ولا تتغذى بفضلات فتور الشيوخ،وأنها تقود الشعب بالمثل الاعلى والنخوة النبيلة ولا تقوده بالتزلف الى اخس غرائز الجماهير ، وأنها لا تفصل فى قضية الشعب الكبرى وآماله الباقية وانما تفصل فى عروض تتولاها الوزارات ، وعليهم ان يذكروا غير ذلك أن الفاشية نشأت فى بلاد كانت مقسمة الى أربع ممالك وست امارات ، وأنها نشأت فى بلاد لا تزال مقسمة في أوضاعها الجغرافية الى اقسام تتوزع فيها الصناعة والزراعة

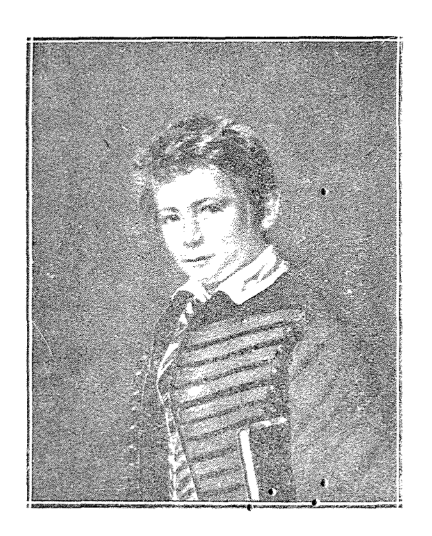
توزعا يباعد التفاوت في الاحوال الاقتصادية بين جميع الاقاليم ، وأنها نشأت في بلاد يهجرها عشرات الالوف من ابنائها كل عام ، وأنها نشأت فى بلاد تعطلت فيها المصانع فجأة بعد الحرب العظمي وقلت المكاسب وغلت الاسعار ، وأنها نشأت فى بلاد هى مقر الرجعية الدينية التي تجد الى اليوم لا سترجاع سلطانها المضاع ، وعليهم أن يسألوا انفسهم ماذا كانت تكون خواطر العمال والمعوزين فى مصر بعد الحرب العظمي لولا الحماسة الوطنية التى استغرقت فيهم كل عاطفة وصرفتهم عن الشيوعية وحرب الطبقات ، والتي يخمدونها اليوم ما استطاعوا ليتركوا مكانها خلوا لوسواس المصلحة واغواء الدعاة !

بسمارك

ظهرت الدكتاتورية — أو مايسمونه الدكتاتورية — فى أمم أخرى غير تركيا وايطاليا واسبانيا وفي أصقاع أخرى غير شواطيء البحر الابيض المتوسط . ظهرت فى المجر وبولونيا ورومانيا ولكنها لم تتأصل فى واحدة من هذه الامم ولم تكن نظاما من أنظمة الحكم أو مذهبا من مذاهب السياسة، ويقال على الاجمال انها حيث ظهرت كان ظهورها لقلة الديمقراطية لا لكثرتها وكانت تظهر فى البلاد التى ابتليت بالتقسيم واختلاف الاجناس قبل الحرب العظمى وبعدها، فكانت من عقابيل الحكم المطلق وبقايا فساده وسوء تصريفه ولم تكن من جرائر الديمقراطية التي هى ترياق تلك الآفات

بدأ النزاع الحديث بين الديمقراطيـة والدكتاتورية (أو الاستبداد) فى القرن الماضى يوم كان الايمان بحكم المستبدين ضرباً من الدين وضربا من الوطنية فى وقت واحد : ضربا من الدين لان المستبدين كانوا يرتفعون بدعواهم الى مشيئة الله ويزكون أفعالهم بشهادة القساوسة والاحبار ، وضرباً من الوطنية لان مبادىء الحكم الديمقراطي كانت مبادىء الفرنسيين

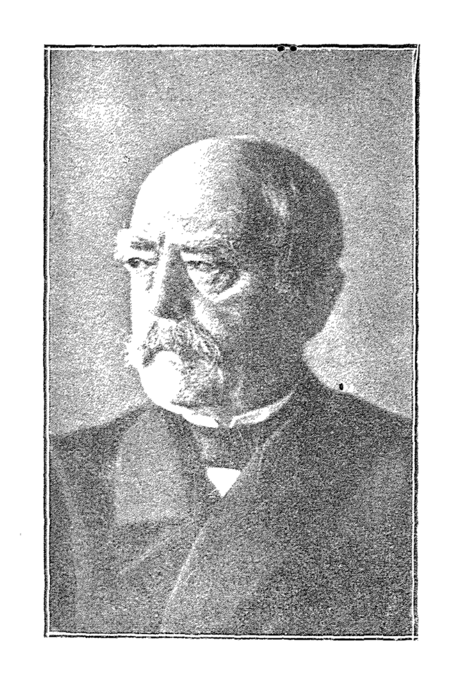
الغالبين وكانت محاربة فرنسا قرضاقوميا على اعدائها المغلوبين،
ومع هـذا — أى مع مناصرة الدين والوطنية والعـادات
والقوة — فشل الاستبداد وظفرت الديمقراطية وصار أكبر
المستبدين فى القرن الغابر هم عبرة هـذا النزاع الذى
يضرب به المثل وتعرف منه العواقب . ولهذا أردنا أن



بسمارك فى صباه

نتخذ هذه العبرة من تاريخ رجلين هما بغير خلاف أكبر المستبدين فى عصرهما ان لم يكونا أكبرهم فى جميع العصور . ولد أحدهما يوم أن دالت دولة الآخر وهما بسمارك ونابليون

كان بسمارك مستبداً بفطرته لانه ولد فى أسرة نبيلة من أسر الريف فى الضياع البروسية ، فكان من طفولته معتدا بنسبه متعصبا لطبقته فخورا بأوضاع وطنه ، وكان مدار الخلاف بينه وبين الاحرار أنه يقيم وحدة المانيا على القوة والحرب وكانوا يريدون أن يقيموها على الحرية الشعبية والسلم ، وفى هذا الخلاف يطول الاخذ والرد واستعراض الحوادث والاسانيد ، ولكن الأمر الذى يتفق عليه الاجماع هو ان الحروب التى اقتحمها بسمارك لتوحيد الممالك الالمانية قد أفردت المانيا بين الدول وجعلتها مخشية محذورة لا يؤمن جانبها ولا يستبعد عليها أن تعتدى على أحد أو تنقض عهداً بينها وبين حليف ، ومصاب المانيا بهذه العقيدة التى ذاعت عنها وانتفع خصومها بترويجها هو المصاب الأكبر فى الحرب العظمى وفى المساجلات السياسية التى سبقتها وأفضت اليها



بسمارك

وفى تاريخ بسمارك حادثة لها أوثق ارتباط بالحرب العظمى ومعقباتها يتبين منها كيف يتغلب الشعور الشخصي على سياسة المستبدين حتى فى المسائل التى تتوقف عليها مصائر الامم وجلائل الخطوب . تلك هى حادثة المحالفة الروسية التي تقلبت أدوارها على حسب التقلب فى الميول الشخصية بين ساسة الروس وساسة الالمان . فقد كان بسمارك نصيراً لمحالفة الروسيا وكان متفقا مع القيصر على تأييد السياسة الروسية فى مؤتمر برلين . ولكن جرشا كوف المندوب الروسي في المؤتمر علم أن بسمارك يسعى لتعيين شوفالوف صديقه وزيرا للقيصر بدلا منه (أى بدلا من جرشا كوف) وحصل على وعد بذلك فى مقابلة التأييد الذى اتفق عليه بسمارك مع القيصر . فلما اتصل هذا النبأ بجرشا كوف تعمد الاقلال من المطالب الروسية فى المؤتمر فتعذر على بسمارك أن يساعد الروسيا لانه كما قال لا يسعه أن يطلب لها أكثر مما تطلب لنفسها . فانفض المؤتمر وروسيا ناقمة متذمرة واستطاع جرشا كوف أن يقنع مولاه بان بسمارك قد لعب به واخلف معه وعده ولم يساعده المساعدة التى كان ينتظرها منه . فقال له مولاه : اذن تبقى أنت في مركزك ...! وكان هذا هو الغرض الذى عبث هذا الرجل

من أجله بمصالح بلاده فى عالم السياسة الدولية . فلما خاب أمل بسمارك فى تعيين صديقه شوفالوف انقلب على الروسيا وحسّن للامبراطور ولهلم الاول أن يعرض عنها ويحالف النمسا مناظرتها .... وراح يتمحل لذلك أعذارا ما كان يعبأ بها من قبل : كقوله ان الروسيا همجية أوتوقراطية والنمسا جرمانية على شيء من حكم الدستور! مع أنه كان يبغض الدستور والامم الدستورية ! أو كقوله ان الروسيا مستغنية عن المانيا ولكن النمسا محتاجة اليها ، أو كقوله ان مطامع الروسيا كبيرة لا تطاق وان النمسا تقنع من حلفائها بالقليل ، فلم يوافقه ولهلم الاول على رأيه وتشبث بمعارضته على خلاف عادته . لماذا ؟ لاسباب لعل أهمها صلة القرابة بين البلاطين الروسي والبروسي ... أو لعل المنافسة الشخصية بين فينا وبرلين اللتين تقاسمتا العظمة والظهور فى أمم الجرمان هي أيضا سبب من أهم هذه الاسباب ، ثم انقضى هذا الدور وجاء ولهلم الثاني واستحكم الشقاق بينه وبين بسمارك ووافق ذلك أوان تجديد المعاهدة الروسية واضطر بسمارك الى الاستقالة قبل تجديدها فاهملت المعاهدة وتغيرت وجهة السياسة الالمانية والسياسة الدولية تبعا لذلك .. فلماذا هذا التغير ؟ لان ولهلم الثانى اطلع على وثيقة

سرية يصفه فيها قيصر الروسيا بالخرق والخبل! ولان هولشتين عدو بسمارك كان يومئذ هو صاحب القول الفصل في السياسة الخارجية، وهكذا تتقلب مصالح الامم بين أهواء المستبدين حتى حين يكون المستبد رجلا كبسمارك عظيم الوطنية عظيم اللب عظيم الدهاء

ومن العبر النواطق بالمغزى البعيد أن تسمع رأى ولهلم الثاني في عواقب استبداد بسمارك! وولهلم الثاني كما تعلم هو خليفة بسمارك في الاستبداد على سياسة الالمان . فهو يعزو هزيمة المانيا الى تقصير سياستها الخارجية ويعزو هذا التقصير الى كراهة بسمارك للمستقلين من مرءوسيه وانفراده وحده بتدبير كل شيء بغير مشاورة الوزراء والمرءوسين « فخلت الوزارة والسفارات من الناشئة المدربة وامتلأت بالذين تعودوا الطاعة العمياء والعمل بوحي الرؤساء . فما كان مكتب الشئون الخارجية الا مكتبا خاصا للمستشار العظيم يجرى فيه العمل بارشاده وأمره . فلا تدريب ولا تخريج هناك للقادرين المستقلين في الآراء ، بخلاف ما كان عليه مكتب القيادة العامة برآسة مولتكي حيث كان الضباط الحديثون يتربون ويتدربون على التفكير الحر والعمل المستقل على حسب الاصول المصححة ورعاية للتقاليد مع العناية بما تهدى

اليه المستحدثات ، فلم يكن فى مكتب الشئون الخارجية الا ادوات منفذة لرأي واحد لا يؤذن لها ان تطلع على دخائل الامور التى تعمل فيها ولا قدرة لها من أجل ذلك على الاستقلال بعمل ، فكان البرنس ثمة كالصخرة العظيمة فى البطحاء اذا تزحزح من مكانه لم تكد ترى فيه الا زواحف الديدان وميت الجذور » [1]

وأعجب من هذه العبرة أن يعود بسمارك بعد أن كافح الريشستاج جيلا كاملا فيقول وقد رأى عواقب فصل الشعب عن الحكومة وأوجس من المستقبل القريب : « ربما كانت خطتى التي قمت فيها بواجبي هي سبب خلو المانيا من عمود فقارها وكثرة طلاب المناصب وخدام الفرص فيها . . . . فاجدر الامور بالاهتمام هو تقوية الريشستاج ولا سبيل الى ذلك الا بانتخاب النواب المستقلين ... واذا دام الريشستاج على حالة الضعف الراهنة فالحق ان المستقبل لمظلم .. واعتقادى أن الازمة كلما تأجلت كانت أدهى وأخطر ... وربما خبأ غيب الله لالمانيا عصر ذبول آخر يتلوه عصر مجد جديد — ذلك ولا ريب سوف يكون على أساس الحكومة الجمهورية [2]

---

(١) مذكرات ولهلم الثاني من سنة ١٨٧٨ الي سنة ١٩١٨
(٢) صفحة ٦٣٠ من حياة بسمارك لاميل لدفج



الامبراطور نابليون الاول

تعبت فرنسا من الثورات والفتن والحروب وشعرت باعدائها يناوئونها ويتربصون بها فسهل عليها أن تنقاد لنابليون الذي عودها النصر وحسن البلاء

وشغلها نابليون بالمجد والاعجاب وأحاديث الاخطار والجهاد فنسيت الحرية قليلا ولكنها لم تنسها طويلا ، فرأى آخر الامر أنه لابد له طوعا أو كرها من الديمقراطية وأنه حين أخذ الحرية وأعطى المجد قد دخل في صفقة لادوام لها ، لان المجد يغري الشعب بطلب الحرية وهو غير مستطيع أن يعطي الشعب مجدا في كل حين

ولما عاد من ألبا ومثل بين يديه الوزير الديمقراطي كونستان قال له :

«قل لي ما هي أفكارك ؟ حرية الكلام وحرية الانتخاب ووزراء مسئولون وصحافة حرة ؟ انني موافق على كل ذلك وبخاصة حرية الصحافة · فان محاولة سحقها بعد الآن لسخف .... انني انا رجل الشعب . فاذا كان الشعب يريد الحرية حقا فلا بد لي من اعطائه الحرية ... لست بالفاتح ولا طاقة لي أن أكونه بعد اليوم . انني أعرف ما يمكن وما لا يمكن وكل قصدي الآن أن أقيم فرنسا مرة أخرى على قدميها

وأمنحها دستورا يلائم مزاج شعبها .... انني لا أكره الحرية وان كنت قد بسطت لها مرقداً واسعاً حين وجدتها في طريقي، وانني لا أفهم الحرية وبهذا الطعام اغتذيت . لقد ضاعت جهود خمس عشرة سنة فلو أردت البدء من جديد للزمتني عشرون سنة واحتجت أن أضحي بمليوني رجل . . . فأنا أريد السلم ولكني لن أناله الا بنصر ولن أنال النصر الا بتأييد من الشعب . وسيطلب الشعب الحرية ثمناً لتأييده . حسن جداً . سيأخذ الشعب الحرية . . . ان موقفي لموقف جديد . فانني أشيخ، وفي الخامسة والاربعين لا يكون الرجل كما كان في الثلاثين . فسلام الملك الدستوري يلائمني جد الملاءمة ، ويقيني أن هذه الحالة ستلقى الرضى والقبول من ولدي»

فنابليون بقوانينه واصلاحاته وأكاليل المجد التي على تاجه لم يستطع أن يظل حاكما بأمره في أوائل القرن التاسع عشر ولم يرج النصر الذي يسبغ السلام على مملكته الا برضوان شعبه . وقد شاءت المقادير ان تجزيه واحدة بواحدة فخلع برلمانا وخلعه برلمان ، ولولا أن نواب الشعب دعوه الى اعتزال الملك لما جسرت الدول على طرده لان ملوكها المطلقين كانوا قد عرفوا معنى الحرب التي تقودها ارادة الشعوب

نعم ان فرنسا عادت الى الاستبداد باسم نابليون جديد
هو نابليون الثالث ابن أخي نابليون الكبير ، ولكنها عادت



الامبراطور نابليون الثالث

اليه للدفاع عن حقوق الشعب لا لاهتضام تلك الحقوق، فقد كان الرجعيون في البرلمان هم الذين ضيقوا على الشعب وحرموا العمال حق الانتخاب وعطلوا حرية الصحافة وحرية الاجتماع وأسرفوا في الحجر على جميع الحريات في قانونهم المعروف بقانون مارس



الامبراطورة أوجيني

سنة ١٨٥٠ . فجاء لويس نابليون يلغى ذلك القانون ويعيد الى الشعب جميع تلك الحقوق ، ثم آل أمره الى اعلان الديمقراطية التامة في سنة ١٨٦٩ وتجديد الحكومة النيابية في أوسع نطاق . الا أن دسائس الحكم المطلق بقيت مع جراثيم السنين الماضية لتقضى عليه آخر قضاء . فلما شجر الخلاف على وراثة العرش الاسباني تصدت له الامبراطورة اوجيني — وكانت اسبانية لها مطامع خاصة في بلادها ومن رأيها ان الحرب توطد دعائم عرشها — فعرفت كيف تستميل اليها المعجبين بها من القواد الظرفاء والساسة المتأنقين، وعرفت كيف تصم مسامع الامبراطور المتردد عن نصائح تيير وأصحابه الاحرار الذين كانوا يذودون عن البلاط ولا يقبلون فيه الا على جفوة وغضاضة . فكانت الحرب مع بروسيا وكانت الهزيمة العاجلة وكانت نكبة فرنسا التي لم ينقذها منها الا تيير وأصحابه الاحرار

خاتمة

مما تقدم نعلم أن كلمة « بلاد البحر الابيض » كلمة لامعنى لها اذا أريد بها تسويغ الحكم المطلق في البلاد الواقعة على ذلك البحر . لان الحكم المطلق أو الحكم الدكتاتوري ظهر فى بلاد كثيرة غير تلك البلاد ، ولان الاسباب التى أفضت الى قيام الدكتاتورية — أو ما يسمونه الدكتاتورية — فى تركيا وايطاليا واسبانيا ليست خاصة بالبحر الابيض ولا بطبيعته الاقليمية أو الجنسية ، اذ هى أسباب يمكن ان توجد فى أي بلد وفى ظل أية حكومة ، وواحدة من تلك الامم — وهى تركيا — أجدر بأن يقال ان الذي حدث فيها هو انشاء الديمقراطية لا انشاء الدكتاتورية ، وان القوانين الحازمة التى يسنونها هناك انما هى القوانين اللازمة لحماية ديمقراطية جديدة لا تزال في دور النشأة والتكوين وفى خطر من نكسة النظام القديم وعوامل التقهقر . فليست هي استبداداً ولا الغرض منها توطيد حكم الاستبداد ، وفى كلام مصطفى كمال مع الكاتبة الانجليزية جراس اليسون عن تحرير المرأة يقول : « كيف

يتاح لنا أن نبني ديمقراطية تامة ونصف الأمة في الاصفاد؟ »
ويقول مرة أخرى : « ان الرجال الذين يُطلبون في عهد الديمقراطيـة لابد لهم من منزل يتربون فيـه . والآن وقد خلصنا من الاجنبي في وسعنا ان نبدأ بتنفيذ الاصـلاح »
ومصطفى كمال هو الذي جعـل شعاره في تحرير الشعب كله :
« خير وسيلة لتعليم قوم قيمة الحرية هي أن تطلقهم احراراً »
وهو رئيس حزب الشعب ورافع السيادة الشعبية الى حيث لم يرتفع بها دستور في وطن من الاوطان . فمن الظلم والخطأ ان تسمى حركة الرجـل العظيم بالحركة الدكتاتورية الا بمعنى واحد فيـه الفخر كل الفخر لمصطفى كمال وللشعب التركي على السواء ، وهو أن ذلك الشعب قد أحب مصطفى كمالا وأعجب به لانه يستحق حبه واعجابه فأولى حكومته كل ما تحتاج اليه من السلطان لتحريره والنهوض به وترقيـة شؤونه . وقد علم مصطفى كمال أن شعبه مفتقر الى الاصلاح فلم ينظر اليه نظرة المحتقر ولم يعزل نفسه عنه هو وصحبه ولم يتذرع بذلك الى حرمانه حقاً من حقوقه . لان هناك طريقتـين لادراك أدواء الشعوب : احداهما طريقة الوارث الذي يسمع بمرض مورثه فيرتاح الى تصديقه وينقبض لعلامات الصحة التي تبدو على مريضه

ويود أن يؤكد كل نذير من نذر العلة ويدحض كل خبر من اخبار الشفاء ، والاخرى طريقة الأب العطوف الذى يسمع بمرض ولده فلا يرتاح الى تصديقه ويستبشر بكل ما يخالف ظنه ويؤمن جد الايمان بحياته ويبذل ما في وسعه لتعجيل شفائه، وكانت هذه هى طريقة مصطفى كمال فى ادراك أدواء الشعب التركي — وهي الطريقة الفذة لعلاج الشعوب — ولم تكن طريقته أن يبحث عن علامات الخطر بحثاً لانه يريدها ويفرح بها ويعلق آماله جميعاً على الوفاة

ان العدو الاجنبي ليستطيع أن يرى عيوب الامة التي يبغضها ويستعبدها ولكننا لا نحتاج منه الى هذه النظرة وليست حاجتنا الا الى نظرة الوطنى المشفق الغيور الذى يستفز فى أمته كل ما يستفزه الكائن الحيّ فى بنيته من كامن قوة يغالب بها الداء

أما ايطاليا واسبانيا فقد غُلبت فيهما الديمقراطية ولم تفشل . وفرقٌ بين أن يغلب نظام على أمره وبين أن يتداعى من صميم بنيانه ، فما من نظام حكومة فى التاريخ الا وقد غلبته القوة في بعض أزمانه ، ولكن الفشل شيء غير هذا وهو أن يثبت بالتجارب الطبيعية فى المواطن المختلفة أن هذا النظام

غير صالح للقيام . ولم يثبت قط أن الديمقراطية كانت فشلا فى ايطاليا أو في اسبانيا بل ثبت نقيض ذلك أن آفة إيطاليا واسبانيا معاً هى حكم المستبدين لا حكم الشعوب وأن الذى تشكوان منه هو الموانع التى تمنع شعبيهما أن يكون لهما الرأى النافذ فى سياسة البلاد

ولسنا نريد أن نعرض هنا لخفايا الاسباب التى أحاطت بقيام الدكتاتورية فى إيطاليا واسبانيا ، بيد أننا نقرر ما لا خلاف فيه وهو أن الدكتاتورية قامت في الأمتين على قوة وطنية مغتزة بالشعور الوطني والآمال القومية ولم تقم على قوة أجنبية ولا قامت لاخلاء روح الأمة من كل نخوة حية ومن كل اعجاب سام ومن كل شيء غير التهافت على المنافع المكذوبة والصغائر التي لا تنهض بها همم الشعوب . ولقد عز على نابليون بونابرت أن يحكم اسبانيا قبل مائة سنة ولم يعز ذلك على بريمودى ريفيرا ومن وراءه في هذا العصر وهم أقل جنداً وأقل شأنا وأقل اصلاحا من نابليون ، وهم يحكمون أمة أعلم وأرقى وأكبر من التى أراد أن يحكمها نابليون. وما استعصى زمام اسبانيا على ذلك الجبار القدير وأسلس لبريمو دى ريفيرا ومن معه الا لفرق واحد تتضاءل فيه جميع الفروق ، ذلك هو

الفرق بين الحكومة الاجنبية والحكومة الوطنية وان عجزت هذه أسوأ العجز واقتدرت تلك أحسن الاقتدار

وسواء صحت الضرورات التي انتحلت للحكم الدكتاتوري في اسبانيا وايطاليا أو لم تصح فالحقيقة الواضحة أنها ضرورات لا مثيل لها في غير هاتين الامتين من أمم البحر الابيض المتوسط . وأين فى غير أسبانيا وايطاليا تلك الملايين المعطلة والحروب التي تقتل فيها عشرات الالوف والقلاقل التى تذهب بالارواح على قوارع الطرقات والديار التى يهجرها مئات الالوف فى كل عام والاقاليم التى تهم بالانفصال والسطوة التي يملكها رجال الدين فى السر والعلانية والمذاهب الاجتماعية والسياسية التى تضرب فى قرار الاساس ؟ أين في غير اسبانيا وايطاليا من أمم البحر المتوسط هذه الاسباب أو هذه الضرورات صحت كلها على علاتها أو كان منها المبالغ فيه وغير الصحيح ؟

على أن الحكومة النيابية فى أمم الديمقراطية لم تعي قط بمراس أسباب كتلك الاسباب وضرورات كتلك الضرورات، بل لم تعي حكومات الديمقراطية حتى فى الزمن القديم بعلاجها والاحتياط لها وهي بالقياس الى حكومات اليوم ناقصة النظام

ناقصة التمثيل منقوصة الاداة . ففي روما القديمة كان مجلس الشيوخ في أوقات الخطر على الوطن — لاحظ في أوقات الخطر على الوطن — ينتدب من زعماء الامة « دكتاتوراً » يساعده قائد حربي ويطلق يده في الشؤون العامة زمنا أقصاه في العادة ستة أشهر، وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتزل وظيفته باختياره اذا أنجز ما انتدب له قبل الموعد المضروب ، وكان مجلس الشيوخ على كل حال يحتفظ بحقوقه التامة في أثناء ذلك ويشرف يوما يوما على أعمال الدكتاتور وأعوانه الحربيين، ولم يحدث قط — الا عنوة واقتساراً — أن يجيء الدكتاتور والسكينة مستقرة والحقوق العامة مصونة فيستبد بالناس وينتهك الحق المصون ويفرق وحدة الامة المتفقة... هذا وهو لا يكون دكتاتورا الا بنوع من البطولة المهيبة المحبوبة يغني النفوس بعض الغنى عن الحرية بعزة الوطنية ونخوة الاعجاب . ولن يكون دكتاتورا وهو سخيف هزيل لا مظهر له ولا مخبر ولا يصدق أحد من الناس أنه مالك أمره وصاحب القوة التي بها يصول على أبناء وطنه

ان أحمق المستبدين هو ذاك الذى يهدم الديمقراطية فى هذا العصر ليبنى على أسسها صرح الاستبداد العتيق . فان

الديمقراطية اذا هدمت لم يخلفها في مكانها الا أحد مذهبين :
فاما الفوضية واما الشيوعية على نظام من أنظمتها الكثيرة .
ذلك أن الفوضيين والشيوعيين يشككون الناس في كل نظام
معهود ويقولون ان الحكومة بطبيعتها قائمة على الغصب والاعتداء
لخدمة طائفة من الامة هي الطائفة التي تقبض على الزمام. لافرق
في هذه الخلة بين حكومات المستبدين والحكومات النيابية التي
يقال انها حكومات الشعوب ، فاذا ساء ظن الناس بالتمثيل
النيابي بعد ماجربوا ضروب الحكومات الغابرة ساء ظنهم
بادعاء كل حكومة وتهيأت الاذهان لقبول تلك الدعاوى التي
يلهج بها الفوضيون والشيوعيون ، وبطل يقينهم بالحكم وثقتهم
بالطبيعة البشرية فباتوا في حياة خاوية عقيمة لا اخلاص فيها
ولا أريحية ولا يقين . فكل مستبد يحارب الديمقراطية اليوم
انما يخدم الشيوعية أو الفوضية من حيث يخيل اليه أنه يخدم
نفسه ويعود بالناس الى زمن دابر لن يعود

فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من
شكها في الحكومة الشعبية لانها في هـذه الحالة لن تؤمن الا
بالحكومة الطائفية ولن يكون من وراء ذلك الا انتصار محقق
للشيوعيين ، وليحذر الكتاب الذين يسرفون في نقد الديمقراطية

لانها انما تقبل الاصلاح على مبادئها القويمة ولا تقبله على مبادىء اخرى، أما اذا انقلبت أو بطل الايمان بها فلن يرجى من ذلك خير ولن يخلفها نظام أصلح منها يظن به أن يدوم أو يطاول

* * *

على اننى لا أحب أن اغفل في ختام هذه الرسالة اعتراضا يصوب الى الديمقراطية ويلوح عليه بعض الرجحان في باب غير باب الحكومة والسياسة ، ذلك ان الديمقراطية ترجع الامر في الفنون والآداب والمعارف الشائعة الى أذواق الجماهير فيقل الابداع والتفوق ويكثر البهرج والتلفيق ، ورجحان هذا الاعتراض ظاهر ولكنه عرضة للمبالغة وخطأ التقدير .
فينبغي أن نذكر أولا ان عهد الديمقراطية الحديثة لم يتجاوز خمسين سنة فلا نطالب هذه السنين الخمسين بان تخرج لنا من مبدعاتها ما يوازن مبدعات العبقرية فى جميع العهود، وانما يحق لنا أن نقابل الخمسين بخمسين مثلها فى أي زمان وفى أية حال ، وعندئذ نرى أن الديمقراطية لا تجىء فى هذا الميدان متأخرة ان لم نقل انها تجىء متقدمة بين الصفوف
وينبغي أن نذكر بعد هذا ان اساليب التعبير عن العواطف الانسانية قد تنوعت فى أيام الصحافة والصور المتحركة

والصور الشمسية فكان لذلك أثر موقوت لا بد أن يحسب حسابه الى أن تزول مفاجأته وتطرد الاذواق الفنية فى سياقها الاصيل ، وان الفنان الذى يرزق العبقرية العالية لا يسف بها الى المباراة فى سوق التصنع والغرور ، وانه حتى اذا كانت الجماهير تغوى المستضعفين من رجال الفنون باسفاف ذوقها وكثرة تقلبها فليس دواء ذلك أن نقول للجماهير قفى ولا تتعلمى ولا تطلبى الفنون والآداب أو أن نضرب عليها حجراً كذلك الحجر الذي ضربه الهنود على الطبقات فحاقت بهم اللعنة أجمعين . كلا ! وانما دواؤه ان تتعلم الجماهير وتتعلم وتتعلم حتى تسمو الى مقربة من الذوق السليم ، وأن يتهذب شره المال الذى نخشى غوايته على العبقريين فى سوق المنافسة والزحام ، وأن يوكل التهذيب والتنقيح الى اختيار الزمن الذى يضع كل شيء فى نصابه حسب مايحتويه من جراثيم البقاء ، وما دام لنا فى الانسانية أمل فهذا المطلب ميسور مطمأن اليه موثوق بفلاحه . أما اذا ضاع الامل فى مستقبل الانسانية قاطبة فأهون بضياع الامل في الديمقراطية حينذاك

تنبيه

في هذه الرسالة غلطات مطبعية قليلة سببها سرعة
الطبع والمراجعة فنرجو ملاحظتها
